حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٧ (عدد إبريل – يونيه ٢٠١٩)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

رؤية استشرافية لقضايا تعاطي المخدرات ومرحلة ما بعد النزوح
دراسة (بينية) اجتماعية ميدانية في الانبار بعد عام ٢٠١٤

نبيل جاسم محمد (*)
معاذ أحمد حسن (**)

* كلية الآداب/ قسم الاجتماع
** كلية الآداب/ قسم الاجتماع

المستخلص

تعد مشكلة المخدرات وضعف المواطنة والانتماء والتهديدات الشخصية والمجتمعية التي يتعرض لها المواطن في المجتمعات المعاصرة من اهم المشاكل والظواهر التي باتت تهدد كيان المجتمع وبنائه الاجتماعي، وتؤثر على النسيج الاجتماعي وكفاءة الاداء الوظيفي في مجتمع يعج بالعديد من التأثيرات السلبية التي رافقت مرحلة النزوح في الانبار وازدادت في فترة ما بعد النزوح لتشكل تهديدا مباشرا على امنه الانساني من جهة ومعوق اساسي امام سير العملية التنموية في مجتمع يريد ان ينهض ويتغير لصالح أفراده. وتهدف الدراسة إلى: الكشف عن اهم المتغيرات المجتمعية التي اسهمت في تنامي ظاهرة تعاطي المخدرات في الانبار، والكشف عن اهم الاثار التي رافقت مرحلة النزوح وما بعد النزوح في الفترة الممتدة ٢٠١٤-٢٠١٧، واخيرا التوصل الى رؤية مستقبلية حول متغيرات الدراسة عبر اقتراح نموذج اصلاحي استراتيجي يحقق الرفاهية الاجتماعية ويحد من مخاطر والتهديدات المجتمعية. ولتحقيق هذه الاهداف اعتمد الباحث منهج المسح الاجتماعي باختيار عينة مكونة من (٦٠٠) من القيادات المحلية في محافظة الأنبار، وباستخدام أداة الاستبانة للحصول على البيانات والاجابات الحقيقية من اجل اثراء الدراسة معلوماتيا واستفادة الباحث من هذه المعلومات في التشخيص والعلاج والتوصل الى رؤية استشرافية بعد تحليل وتفسير هذه المعلومات. وقد توصلت الدراسة الحالية الى عدد من النتائج الميدانية الواقعية، أهمها: غالبية المتعاطين هم من الاجهزة الامنية من ابناء المحافظة، المواد المخدرة مصدرها غرب الانبار وبغداد، كشفت نتائج الدراسة ان اهم اسباب تعاطي المخدرات والترويج لها هو الربح المادي والمساعدة على السهر ولفترات طويلة بدون تعب وانها تساعدهم على نسيان هموم الحياة والمشاكل المجتمعية، رافقت مرحلة النزوح عدد كبير من المشاكل المجتمعية، والاسوأ من ذلك تكرار نفس المشاكل بل واخطر خلال مرحلة ما بعد النزوح، وكشفت الدراسة ان هناك شعور كبير في ضعف المواطنة وحب الوطن والسبب يرجع الى التهديد الشخصي والمجتمعي الذي يتعرض له المواطن في الانبار.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

مقدمة:

يتزايد الاهتمام البحثي بمعرفة عواقب المتغيرات المعاصرة والتطورات المتلاحقة الناجمة عن الازمات الجديدة والحروب والصراعات التي ضربت المنطقة العربية برمتها والعراق على وجه الخصوص.

ولا يزال المجتمع العراقي يمر بحالة من الاضطراب والتفكك بعد مرور ثلاثة سنوات على أزمة التهجير بعد ٢٠١٤، وفي ظل تدهور الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية....الخ، وتناميها بشكل كبير وخطير في ذات الوقت، وهذا ما اسهم في تنامي حجم التحديات التي باتت تهدد البنية الاجتماعية والنسيج الاجتماعي.

وفي ظل هذا وذاك، يتزايد الاهتمام بعلم المستقبل والمستقبليات المختص احيانا في وضع رؤى استراتيجية تنموية للمعالجة او حلول للمشاكل والامراض الاجتماعية ومحاولة الحد من مخاطرها، سيما واننا لا نمتلك حلولا سحرية، غير ان ذلك لا يمنعنا من ان نبحث، ونحاول أن نسلط الضوء على الظاهرة المدروسة ونحللها، فان الإحساس بوجود المشكلة – أي مشكلة كانت- هو الخطوة الأولى باتجاه حلها أو على الأقل الحد من آثارها. لكن ما يحدث الآن من ظواهر اجتماعية باتت تهدد المجتمعات والشعوب على حدا سواء، لاسيما محافظة الأنبار، فبعد انتشار المظاهر المسلحة وسيطرة داعش على ثلث العراق الغربي، أدى إلى نزوح اعدد كبيرة من قاطنيها الى اقليم كردستان العراق وبقية المحافظات الأخرى، وهذا ادى ومما لاشك فيه الى انتشار عدد كبير من الامراض الاجتماعية التي رافقت عملية النزوح، وبعد تحرير اغلبية الانبار ورجوع اهلها النازحين، لاسيما بعد ٢٠١٧، كنا نستبشر خيرا بالعودة، لكن حدث مالم يكن في الحسبان، فقد فرحت العوائل بالعودة وحزنت كثيرا عندما شاهدت مظاهر الدمار الذي طال البنية التحتية وطال الدور السكنية، ليعيش ساكنيها غصة الالم والحزن، وانتشار مظاهر قيمية لم تكن موجودة سابقا، بالتأكيد ستؤثر على المجتمع الأنباري، وسنحتاج إلى دراسات معمقة ومستفيضة لحل هذه المشاكل التي انتشرت في المجتمع. والتي ادت ولازالت وستؤدي حتما الى اصابة الانسان بمظاهر الاغتراب والعزلة الاجتماعية والقلق والتوتر وتهدد النسيج المجتمعي لتفقد المواطن الإحساس بروح وقيم المواطنة. وقد سلطت الضوء على المتغيرات الثلاثة (الرؤى الاستشرافية وتعاطي المخدرات ومرحلة ما بعد النزوح)، إضافة إلى المسؤولية الاجتماعية والامن الانساني والتنمية ودور الجامعات العراقية بصورة عامة وجامعة الانبار على وجه الخصوص في تنمية راس المال البشري كأداة اساسية لمعالجة هذه المشاكل الناجمة وتحقيق التنمية الشاملة.

اولا: عناصر الدراسة:

١- مشكلة الدراسة:

يعد المجتمع العراقي من المجتمعات التي شهدت وما زالت اوضاعا غير طبيعية وغير مستقرة، تركت بصماتها على جميع مناحي الحياة المجتمعية، لاسيما بعد عام ١٩٨٠، لكنها تنامت بشكل كبير مع تسارع وتيرة التغيرات المجتمعية المعاصرة، لتصل الى حد خطير بات يهدد البناء والاجتماعي والنسيج الاجتماعي على حدا سواء، في ظل التخبط وعدم وضوح الرؤية في جميع مؤسسات المجتمع، وقد يكون انعدام الاستقرار الامني وغياب الرؤى الاستراتيجية او تطبيقها بشكل علمي في ظل التأرجح بين فكر وفلسفة وأيديولوجية اشتراكية لسنوات عديدة والتحول نحول أيديولوجية رأسمالية تحتاج الى ادوات ومقومات نجاح كبيرة أهمها راس المال البشري، يضاف إلى ذلك تنامي تعاطي المخدرات والترويج والمتاجرة بها وارتفاع نسب البطالة والفقر والفساد الاداري والمالي وانهيار

اسعار النفط، واخيرا المشاكل والامراض الاجتماعية الناجمة عن مرحلة النزوح عام ٢٠١٤ وما بعد النزوح عام ٢٠١٧.

٢- اهمية الدراسة.

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها المجتمعية من المكانة التي تحتلها الرؤى الاستشرافية كعلم مستقبلي يركز ويسلط الضوء على ماضي وحاضر المجتمع ليستلهم من الدروس والعبر والعوامل والآثار وصور، بهدف تحديد صورته المستقبلية. وتأتي أهمية الدراسة أيضا كونها تلقي وتسلط الضوء على عدد من الظواهر الاجتماعية التي باتت مهدد للأمن الانساني ان لم تعالج بشكل علمي مدروس، وبالتأكيد تناول الرؤى الاستشرافية سوف يزود الباحثين ورجال السياسة والاقتصاد وصناع القرار بالمؤشرات والاحصائيات حول هذه الدراسة وموضوعها، وكلفتة المجتمعية، والتي يمكن مراعاتها عند وضع سياساتهم التنموية. وتكمن الاهمية كونها دراسة اجتماعية تطبيقية في حقل الخدمة الاجتماعية، سيما والعالم المتقدم بات يركز على الابحاث والدراسات الامبيريقية التطبيقية وعدم الاكتفاء بالتنظير الورقي او الشفوي. فالأثراء العلمي والمعرفي يبنى على اسس نظرية وتطبيقية.

٣- اهداف الدراسة.

لكل دراسة او بحث هدف او عدد من الاهداف يسعى الباحث قدر الامكان ان يحققها، لاسيما الدراسات الميدانية التي ترمي الى التوصل الى نتائج حقيقية ملموسة يمكن ان تستفاد منها الجهات المعنية بصنع القرار المؤسسي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وانطلاقا من هذه التصورات، فأن دراستي هذه تهدف الى:

- الكشف عن الاثار المجتمعية التي رافقت مرحلة النزوح عام ٢٠١٤ ومرحلة ما بعد النزوح عام ٢٠١٧.
- الكشف عن المتغيرات الاجتماعية المؤدية الى تنامي مشكلة المخدرات(تعاطي وترويج ومتاجرة).
- محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين تنامي حجم ظاهرة تعاطي المخدرات ومرحلة ما بعد النزوح.
- تسليط الضوء على الرؤية الجديدة للأمن الانساني وبناء الانسان في مجتمع تنموي ودور بعض المؤسسات في هذا البناء في ظل استراتيجية التشبيك المؤسساتي، وبالاعتماد على المسؤولية الاجتماعية كمتغير مهم من متغيرات الدراسة.
- رؤية استشرافية مستقبلية للواقع المجتمعي في الأنبار، وما هي اهم تصورات الباحث وفق فلسفة الاصلاح المجتمعي للخروج من هذه الازمات.

ثانيا: المفاهيم والمصطلحات العلمية للدراسة.

يؤكد العديد من علماء الاجتماع وعلى راسهم العالم الاميركي ميرتون ان المفاهيم تشارك في بناء النسق النظري، وتحدد ما ينبغي ملاحظته، ويعتبر انتقاء المفاهيم وتحليلها ذات اهمية جوهرية للبحوث والدراسات الامبيريقية[١]. وسوف تتناول الدراسة الحالية عددا من المفاهيم الاساسية والمفاهيم ذات العلاقة او ذات الصلة بالمفاهيم الأساسية، والمفاهيم هي (الاستشراف- المخدرات- النزوح- الأمن الانساني)

١- الاستشراف.

يشير مفهوم الاستشراف إلى الجهد العلمي المنظم الذي يؤل الى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع معينة او مجموعة مجتمعات عبر مدة زمنية لأكثر من ٢٠ عام على الأقل(٢)، فيما اشار Henry الى ان الاستشراف

هو فن وعلم التعرف على امكانيات واحداث المستقبل وتقييم هذه الأحداث(٣)، فيما لخصة الياس بانة تصور مستقبلي يمكننا تغيرها من خلال استخلاص عناصر التوقع الإنسانية(٤)، اذن هو التطلع نحو المستقبل بالاعتماد على معلومات الماضي والحاضر من اجل بناء توقعات علمية لطبيعة واهمية التطورات المستقبلية حول الظواهر والمتغيرات وتحديد الأهداف والمصالح[٥]، فيما أشار Cornish بأن الاستشراف هو المعرفة باتجاهات المستقبل وتحديد البدائل واختيار افضلها معتمدين على قوة هذه الاتجاهات والتأثير بها وتوجيهها نحو الافضل بعيدا عن التنجيم والتكهن[٦]. وعلى الرغم من ثراء التراث الفكري والفلسفي المهتم بالاستشراف او المستقبل، الا انه لم يحدد الا بعد ستينيات القرن العشرين.

فكانت هناك اشارات واضحة حول اهتمام العديد من العلماء والفلاسفة بهذا الحقل من العلوم، فقد استخدم كوندرسية في كتابة (مخطط لصورة تاريخية لتقدم العقل البشري) عام ١٧٩٣ منهجين في التنبؤ هما المنهج الاستقرائي والمنهج الشرطي، فيما عرض مالثوس رؤية مستقبلية خطيرة وتشاؤمية للنمو السكاني، قائمة على متواليتين هندسية وعددية للسكان وتغذيته، نتيجتها الحتمية حسب اعتقاده الجوع والموت. فيما اشار سي رايت ميلز صراحة بأن من لا يمتلك الحدس والخيال السسيولوجي الواسع لا يصلح أو لا يمكن أن يكون باحثا، وقبلهم مدينة الفارابي الفاضلة وجمهورية افلاطون المثالية. فهناك من اعتبر الاستشراف علم والآخر اعتبره فن، وهناك رأي آخر اعتبر الاستشراف دراسة بينية تتقاطع فيها العديد من التخصصات حسب تعدد المعارف.

وهناك ثمة إجماع بين المؤرخين على ان هيربرت جورج ويلز هو اول من صك مصطلح (علم المستقبل) وقدم اضافات كبيرة إلى الدراسات المستقبلية، ودعا وبشكل صريح في محاضرة في يناير من عام ١٩٠٢ امام المعهد الملكي البريطاني الى علم المستقبل[٧]. حتى اضحى الاهتمام بالدراسات الاستشرافية من الضرورات التي لا غنى عنها في جميع الدول ان كانت متقدمة او نامية او سائرة نحو النمو والتقدم. ومن ابرز علماء المستقبليات المشهورين (ستيفن هوكنغ- ميتشيو كاكو).

وقد اكد الفين توفلر في كتابة (خرائط المستقبل) ان الهدف من الدراسات المستقبلية هو بواعث براغماتية[٨]. وهذا ما تأكد بالفعل في العديد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، سيما في تكنولوجيا صناعة الأسلحة والطائرات. وأخيراً تكمن أهمية الدراسات المستقبلية أو الاستشرافية بالاتي:

- استقراء الاتجاهات والاحداث والتداعيات التي يمكن أن تظهر مستقبلا، وما هي محركات الاحداث وفواعلها الدينامية.
- بلورة عدد من الخيارات التمكينية المتاحة، بعد إخضاع جميع الخيارات إلى التجريب والدراسة والتقصي والتفسير والتحليل.
- تؤدي الى بناء عدد من الاستراتيجيات المستقبلية الرامية الى مواجهة الازمات والامراض الاجتماعية التي يعتقد ان ستحدث، وأيضا تطوير مؤسسات المجتمعات والدول المتقدمة.
- تدفع العديد من الباحثين والاكاديميين الى تطوير امكانياتهم الابتكارية والتطويرية والذهنية.

٢- المخدرات.

يقصد بالمخدر من الناحية اللغوية خدر العضو خدرا من باب تعب استرخى ولا يستطيع الحركة[٩]، وهي جميع مخدر وهو ما يسبب الفتور والكسل[١٠]، والخدر من الشراب والدواء وفتور وضعف يعتري شاربة او متعاطية[١١].

أما التعريف العلمي للمخدرات هو مادة كيميائية تسبب النعاس والكسل وغياب الوعي المصحوب بتسكين الالم، وهو ترجمة لكلمة Narcotic المشتقة من الاغريقية Narcosis ويعرف قانونيا الى انها مجموعة من المواد تسبب الادمان وتسمم الجهاز العصبي ويحضر تداولها أو صناعتها أو زراعتها إلا لأغراض يحددها القانون، وتشمل الأفيون ومشتقاته والحشيش وعقاقير الهلوسة والكوكائين والمنشطات[١٢]. كما تعرف المخدرات بانها المادة التي تؤثر على الجهاز العصبي فتؤدي الى تغيير ملموس في الاداء الوظيفي لبعض اجهزة الجسم وهو ما يعرف بالتأثير الفسيولوجي[١٣].

والمواد المخدرة التي جرمها المشرع العراقي هي نوعان: الأول: ما تنبت على الارض من نباتات القنب والخشخاش والقات والثاني المخدرات التصنيعية ويحرم صنعها إلا للمجازين[١٤]. أما المفاهيم ذات الصلة بالمخدرات هي الإدمان والتعاطي.

فالإدمان حسب تعريف هيئة الصحة العالمية لعام ١٩٧٣ هو حالة نفسية واحيانا عضوية تنتج من تفاعل الكائن الحي مع العقار ومن خصائصها استجابات وانماط سلوك مختلفة تشمل دائما الرغبة الملحة في تعاطي العقار بصورة متصلة او دورية للشعور بالإثارة النفسية او لتجنب الاثار المزعجة الناتجة عن عدم توفره او عدم تعاطيه[١٥]، اذن هو الاستخدام المزمن المتكرر للمواد المخدرة التي تؤدي تسمم الدم وتغيير خطير في سلوكيات المدمن[١٦]. أما مفهوم التعاطي فحسب منظمة الصحة العالمية هو " نمط من انماط الاستعمال سيئة التكيف يعبر عنه بالاستمرار في الاستعمال، برغم معرفة مشاكلة المجتمعية المستمرة الناجمة عن الاستخدام المتكرر الذي يؤثر على المتعاطي بدنيا[١٧].

٣- النزوح.

يعرف النزوح بانه ترك الشخص منطقته ليستقر في مكان آخر[١٨]، بصورة دائميه أو لفترة محدودة، ويعرف النازحون انهم اشخاص او مجاميع اضطروا او اجبروا على مغادرة منازلهم او اماكن اقامتهم التي اعتادوا عليها، لتفادي مخاطر البقاء في مناطقهم والمتمثلة احيانا بالنزاعات او الكوارث والازمات او حالات العنف[١٩]. اما النزوح في العراق فيشير الى قيام اكثر من ٣ ملايين شخص على ترك منازلهم ومناطق سكناهم في سته محافظات عراقية مثلت اكثر من نصف مساحة العراق جغرافيا، نتيجة للنزاعات المسلحة وسيطرة داعش عليها واعقبتها العمليات العسكرية لتحرير ثلاثة مناطق من السيطرة شبة الكاملة لداعش الارهابي والمتمثلة بالأنبار وصلاح الدين والموصل[٢٠].

٤- الامن الانساني.

حسب لجنة الأمن الإنساني يعرف " الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الانسان وتحقيقه لذاته[٢١]، فيما اشير الى مفهوم الامن الانساني في التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام ١٩٩٤ على انه التمسك بحق الانسان على العيش بحرية وكرامة وحياة خالية من الفقر واليأس، ومن حق جميع الافراد التحرر من الخوف والفاقة والعوز مع تمتعهم بفرص متساوية بالحقوق في تطوير كامل امكانياتهم وقدراتهم[٢٢]، ويقصد به ايضا: امن الانسان من الخوف والحاجة، ومحاولة خلق ديناميكية لدمج الانسان في الاولويات التنموية باعتماد اساسيات البقاء بطريقة ترتقي بالإنسان وحقوقه وحرياته[٢٣]، واشار راميش تاكر نائب رئيس جامعة الامم المتحدة في طوكيو بأن الامن الانساني هو نوعية حياة الناس في مجتمع او دولة ما، والمقوم الجوهري للأمن الانساني هو حقوق الانسان[٢٤].

ثالثا: أزمة النزوح واهم الآثار المترتبة عليها.

عانت المجتمعات البشرية وعدد كبير من مجتمعات الأرض من مخاطر الحروب والنزاعات الداخلية التي هددت تماسكها وأحدثت اختلالات بنيوية خطيرة اثرت ومما لاشك فيه على بناء الانسان في مجتمعات ترمي إلى التحول نحو المجتمعات التنموية، وعرضتها إلي أثار مدمرة علي كافة الأصعدة والمجالات، وبرغم من ذلك يبدوا أن البشرية لم تتعلم بعد من نتائج ما أحدثته النزاعات والحروب علي البشر فلا تزال تنهك حقوق وكرامة الإنسان في معظم إرجاء المعمورة وان بنسب متفاوتة وبرغم وجود الأمم المتحدة ومؤسساتها وعلى الرغم من انتشار قيم حقوق الإنسان والديمقراطية والحوكمة الرشيدة، إلا أن التحدي الذي يتعرض له العالم، والعالم الثالث علي وجهة الخصوص يتلخص في عدم قدرته على التكيف مع المستجدات والمتغيرات الدولية، وبالقدر الذي يحرص على حقه في التنمية وحقه في السيادة على موارده الطبيعية ورفض الامتثال لسياسات إملاءات الإرادة في المجتمعات الديمقراطية. فمع استمرار النزاعات المسلحة والازمات الاخرى وضعف القانون وسطوة العشيرة، مما تسبب في مزيد من النزوح، ومع سوء الخدمات وعمليات الابتزاز التي يتعرض لها النازح داخليا وخارجيا ادت الى وضع مادي مرير اضافة الى انعدام السكن والشعور بالأمن والعيش الكريم وانتشار مظاهر التسول والتشرد وعمل النساء والاطفال وتعرضهم للاستغلال الجسدي والجنسي وانتشار الامراض والاوبئة..... الخ.

فلا يمكن ان تتحقق التنمية ومؤشرات تعاطي المخدرات وحبوب الهلوسة والفقر والبطالة والتهميش والاقصاء والتمييز والولاءات الجانبية وهروب الشباب تزداد يوما بعد يوم، مع ان هذه المؤشرات تزداد مع زيادة المؤتمرات والندوات والبحوث والدراسات المحلية والعربية وحتى العالمية. وهنا يتبادر الى اذهاننا اسئلة مهم هو: ما هي الاسباب؟ واين هي مكامن الخلل؟ وهل هي مقصودة ام لا؟ فهل الخلل في المجتمع أم الدراسات والأبحاث أم في الشباب انفسهم؟ اعتقد ان الخلل كبير وواضح، ويتجسد في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجيات كافه، التي لم تأخذ على عاتقها عملية التغيير الفعلي والواقعي، وإنما الاكتفاء بالتنظير فقط.

فالواقع المجتمعي، ان كان اقتصاديا او اجتماعيا او ثقافيا او سياسيا، ينذر وسينذر بكارثة كبيرة ستحل بالمجتمع، اذا ما تركت هذه الظواهر والمؤشرات دون اهتمام أو معالجة.

وفيما يخص حركة الهجرة الداخلية والخارجية، فقد ازدادت وتيرة الهجرة والهروب من البلد في السنوات الثلاثة الماضية بسبب الحروب والنزاعات المسلحة وما رافقتها من أمراض اجتماعية. أدت ومما لاشك فيه، إلى زيادة الهجرة والهروب من الواقع ومن المجتمع، وعلى وجه الخصوص هجرة الشباب الى دول أوروبا، حيث اشارت احدى التقارير الى ارتفاع نسبة النزوح الى اكثر من ٣ ملايين نازح لغاية نهاية اذار من عام ٢٠١٥. فعدم الاستقرار والظروف الاستثنائية للمجتمع العراق اسست وبشكل كبير الى إظهار الرغبة الى الهروب نحو الخارج[٢٥]، فقد أشارت نتائج مسح استطلاعات الرأي وتطلعات الشباب لعام ٢٠١٢ الى ان نسبة الشباب الراغبين في الهجرة الخارجية بلغت ٢٢,٢% اما في اقليم كردستان فقد بلغت ٣٥,٥%، ومن اهم الاسباب هو الحصول على فرص عمل، حيث شكل هذا السبب ما نسبته ٤٥,٣%، اضافة الى اكمال الدراسة والتخلص من الواقع المرير[٢٦]. وشهدت الاشهر الاخيرة من عام ٢٠١٥ الى زيادة الهجرة الى أوروبا بالطرق غير المشروعة، والتي أدت إلى حشد اكثر من ٢٠٠٠ شخص من بينهم اطفال ونساء في المنطقة المحصورة بين اليونان ومقدونيا من اجل الدخول الى مقدونيا ومن ثم الى صربيا ثم التوجه الى المانيا[٢٧]. وهذه الهجرة غير الشرعية ادت الى غرق المئات

من الشباب والعوائل والأطفال في المياه الإقليمية الفاصلة بين تركيا واليونان، او جعلهم فريسة سهلة للمهربين، حيث يقوموا بابتزازهم او سرقة اموالهم او تركهم يموتون من العطش والجوع والخوف، وقد وجدت العديد من العوائل مقتولة عمدا داخل الحاويات، بعد ان سرقوا أموالهم وتركوهم. وقد توصلت إلى عدد من النتائج المهمة لدراستي الميدانية التي اجريتها على عينة (٤٠٠) الشباب وشابة في إقليم كردستان، ومنها[٢٨]:

- ٧٧% من أفراد العينة لا يكفيهم الدخل الشهري لسد احتياجاتهم الاساسية.
- تشير النتائج الى ان سبب المشاكل هي اقتصادية وبنسبة ٣٦,٥% وسياسية ٢٧,٧٥% وثقافية ١٦,٢٥%.
- كشفت نتائج البحث الى ان ٤٠,٧٥% متشائم حول مستقبلة/ن في العراق، و٣٣,٥% لا يهمه الامر.
- توصلت نتائج البحث الى اهم ما يحتاجه الشباب/ات هو العمل بنسبة ٢١% الهجرة بنسبة ١٨,٢٥% التعليم ١٥,٥%.
- ٩٧,٢٥% من عينة البحث اكدوا بان الحكومة لم تستجب لهم في توفير المتطلبات التي يحتاجها الشباب.
- اكد ٨٢,٥% ان اهم متطلبات تحقيق التنمية تعتمد على توفير المعرفة والعدالة.
- اكد ٧٢,٢٥% بالامتناع عن المشاركة في الانتخابات القادمة.
- ٩٠,٥% من عينة البحث اكدوا انهم بدأوا يشعرون بفقدان المواطنة. وارجعوا اهم الاسباب الى الولاء الحزبي والطائفي والعشائري ٤٥% فقدان الحقوق ٢٢,٦%.
- توصلت النتائج الى ان ٦٩,٥% من الشباب/ات اصبح لديهم الرغبة والطموح بالهجرة الى اوروبا وترك البلد.

وأيضا انتشرت ظاهرة غريبة للتخلص او الهروب إلى خارج العراق مثل (زواج الفيزا)، حيث يلجأ بعض الشباب الى هذا النوع من الزواج الذي يعد منفذا من منافذ الهروب وترك العراق، وقيام بعض الشباب والطلاب الى الزواج من النساء الاوكرانيات للحصول على الإقامة والجنسية الأوكرانية. وتشير التقارير ان النازحون القادمون من الانبار يشكلون العدد الاكبر من النازحين في العراق فبلغ عددهم ١,٤٠٠٠٠٠ نازح أي ما يقارب نصف عدد النازحين تقريبا[٢٩].

وأسباب هروب الشباب والعوائل من الانبار معروفة (بسبب الحروب والازمات وسيطرة داعش على الانبار). لكن اهم واخطر الاثار التي نجمت عن النزوح هي:

- انتشار الأمراض والأوبئة.
- انتشار الفقر والعوز.
- الالتحاق ببعض المجاميع المسلحة
- السكن في منازل واماكن تفتقر الى ابسط مقومات العيش الكريم.
- التعرض للتهديدات والمضايقات.
- انتشار مظاهر التحرش والعنف بجميع أنواعه، ولاسيما ضد النساء.
- السكن في الخيم وبيوت الطين والهياكل.
- التعرض الى الابتزاز.
- ضياع سنوات الدراسة على عدد كبير من الطلبة والطالبات.

- انتشار مظاهر التسول والتشرد وعمل الاطفال.
- انتشار الامراض النفسية (القلق والاضطراب والتوتر والعصبية...الخ)
- الرغبة الجادة في ترك البلد والهروب إلى أوروبا، ولاسيما فئة الشباب.
- وصم جميع النازحين بالدواعش.

رابعا: مرحلة ما بعد النزوح: الواقع والتحديات.

بعد تحرير جميع الاقضية والنواحي في محافظة الأنبار، ولم يتبقى إلا بعض الجيوب في صحراء الانبار. بدأت العوائل الانبارية في العودة الى منازلهم او مناطقهم ان صح التعبير، لاسيما وان نسبة الدمار في قضاء الرمادي تجاوز ٩٠% حسب التقديرات المحلية والدولية، واقل من ذلك في بقية الاقضية. ولكن هناك عدد كبير من الاسئلة التي يمكن ان تتبادر الى ذهني واذهان الجميع هي هل يمكن ان نعيش في هذه الظروف؟ وكيف؟ من يعمر البنى التحتية والمنازل؟ ومتى؟ هل هناك تعويضات توزع للمواطنين الذين تعرضت منازلهم للتدمير والحرق؟ ومن من الحكومة ام المنظمات الدولية ام الدول المانحة؟ وهل ستبقى مظاهر الفساد المؤسساتي منتشرا في الدوائر؟ وما هو مستقبل اولادنا؟ وما هو مستقبلنا؟ وهل سيتحقق الامن والامان والعيش الكريم؟ ام نبقى تحت رحمة الفاسدين والظالمين والحزبيين والمناطقيين وبعض شيوخ العشائر والمتمنطقين....الخ؟ أسئلة كثيرة تؤرق المواطن وتثير لدية العديد من المخاوف، حتى باتت الرغبة بعدم الرجوع او النزوح مرة ثانية الى مناطق اكثر امنا (اقليم كردستان مثلا) ولولا طلاب المدارس والجامعات والموظفين وبقية الالتزامات الأخرى، او بعض المضايقات، لما فكر الاغلبية العظمى بالرجوع الى مناطقهم، لاسيما شرق الفلوجة وجنوبها وجزيرة الخالدية، على سبيل المثال لا الحصر.

لان الواقع أبدا لا يلبي طموح النازحين، فقد قضوا فترة ثلاث سنوات او اكثر من الضياع الجغرافي والفكري والذهني. وعندما يعود يرى ما لم يكن في الحسبان من دمار يمكن ان نقول عليه شامل إلى حدا ما، ويمكن ان نخلص الى ان الواقع المجتمعي في الانبار يتمثل بـ:

- تدمير البنى التحتية والدور السكنية.
- تدمير المدارس.
- تدمير اغلبية الكليات في جامعتي الانبار والفلوجة.
- انتشار الامراض والاوبئة.
- تنامي حجم تعاطي المخدرات والحبوب، لاسيما لدى فئة الشباب والصبية.
- تنامي تناول المشروبات الكحولية وسهولة بيعها.
- انتشار مظاهر البطالة والفقر.
- انتشار مظاهر التسول والتشرد وعمل الاطفال.
- تأنيث البطالة والعمل والفقر.
- انتشار وتنامي ظاهرة الطلاق، ولاسيما صغيرات السن.
- الولاءات الجانبية (عشيرة-حزب- منطقة....الخ)
- ضعف التحصيل الدراسي.
- تسرب من المدارس.
- اللامبالاة من بعض الاساتذة والمعلمين والمدرسين والقيادات المحلية.

- السعي الى الربح والمنفعة الشخصية على حساب الكل المجتمعي.
- الصراع السياسي داخل المحافظة.
- انتشار مظاهر الابتزاز والتهديد والجريمة والانحراف.
- ضعف المواطنة وعدم الشعور بالانتماء الوطني.
- هروب الشباب الى خارج البلد.
- تنامي الرغبة لدى الشباب والعوائل بالهروب. سيما المتزوجين الجدد (صغار السن)

ولعل الخطر الكبير الذي بات يهدد كيان المحافظة هو انتشار **(تعاطي المخدرات وحبوب الهلوسة)** وسهولة انتشارها، لاسيما لدى فئة الشباب، والخطر الاكبر هو ان هناك قيادات محلية باتت تيسر بيع المخدرات وتعمل على الترويج لها او المتاجرة بها، ومنهم من يقول ان هناك قادة كبار في سلك الشرطة هم تجار للمخدرات وبيع المشروبات الكحولية، وكذلك انتشار تعاطي بعض الادوية المسكرة مثل (التو سيرام والساملين والكيتوفين والارملين ....الخ) او شم مواد مثل (السكوتين والصمغ ومادة الثنر...الخ). سيما وان العراق بات منتج للمخدرات وليس ممر لها، كما كان في السابق. وفي هذا الصدد اشار احد العلماء الطليان ان العراق كان من انظف البلدان في العالم في مسالة المخدرات، وأشار ان نسبة ١٠٠% من المخدرات التي تدخل العراق سابقا تخرج الى بلدان الخليج من ايران وافغانستان وتركيا عبر العراق، ولم يبقى منها الا بعض المليغرامات القليلة التي تفلت من قبضة القانون قبل ٢٠٠٣، أما الآن فيحدث العكس تدخل ١٠٠% من المخدرات تخرج ١% ويبقى ٩٩% للتعاطي داخليا. سيما وان اوروبا مثلا تنفق ما يقارب ٣٦ مليار دولار سنويا على اولا: تقنين تعاطي المخدرات داخليا كما يحدث في هولندا وبلجيكا والسويد (تباع مليغرامات قليلة للمتعاطين في بنوك خاصة) وثانيا: نقل الظاهرة برمتها إلى الدول العربية. وتشري احدى الدراسات التي اجريت حديثا في ثلاثة محافظات عراقية (البصرة- ميسان- ذي قار)، إلى ما يلي[٣٠]:

- تنامي حجم مشكلة المخدرات في العراق منذ عام ٢٠١٥.
- انخفاض مشكلة الادمان الكحولي.
- زيادة نسب الادمان على الكريستال والكبتاكون في وسط وجنوب العراق، سيما البصرة.
- ما تزال المنافذ الحدودية بين العراق وايران في البصرة وميسان والكوت وديالى والمياه الإقليمية للخليج هي المعابر الرئيسية للمخدرات.
- استخدام الاطفال والاحداث للترويج وتوزيع وبيع المخدرات.

والان باتت تنتشر ظاهرة أخرى، لا تقل خطورة عن ظاهرة تعاطي المخدرات الطبيعية او الصناعية، وهي المخدرات الرقمية التي انتشرت وبشكل كبير في دول الخليج العربي، وانتقلت حديثا الى العراق، لتشكل مع انواع التعاطي والادمان الأخرى خطرا يهدد الشباب. أما اهم الأسباب والآثار او النتائج الناجمة عن التعاطي واثارها على المجتمع، يمكن ان نلخصها بما يلي:

١- الأسباب المجتمعية لتعاطي المخدرات والحبوب المخدرة والادمان عليها:

- ضعف سلطة القانون.
- قيام بعض المحسوبين على سلك الشرطة بالترويج لظاهرة التعاطي.

- اهتمام القوات الأمنية بمحاربة ومكافحة الإرهاب، ترك فجوة أمنية استغلها من يتاجر بالمخدرات.
- القلق والتوتر الذي بات ينتاب العديد من الشباب، فاصبح بحاجة إلى مهدئات ومخدرات تبعده عن الواقع المجتمعي المرير الذي يعيش فيه.
- غياب الوعي بمخاطر المخدرات والحبوب المخدرة.
- ضعف اهتمام المؤسسات بمخاطر انتشار وتنامي هذه الظاهرة، ولاسيما من قبل رجال الدين او المربين او المعلمين والمدرسين والاساتذة والمثقفين.
- اللامبالاة من قبل كل القيادات المحلية سالفة الذكر.
- غياب الرقابة الاسرية، وضعف الوازع الديني.
- عولمة الثقافة.
- مشاهدة المبثوث الفضائي الذي ينقل السموم عبر مشاهد وبرامج ممتعة ومشوقة.
- الاستخدام السيئ للأنترنت وشبكة التواصل الاجتماعي.
- التنشئة الاجتماعية غير السليمة في المنزل.
- اوقات الفراغ لدى الشاب.
- اصدقاء السوء.

٢- الآثار السلبية لتعاطي المخدرات والحبوب المخدرة.

منذ القدم والإنسان يبحث عن السرور والبهجة والمتعة والارتياح والتخلص من مظاهر الالم والتوتر والقلق والتعب، فوجد مبتغاة في بعض المشروبات الكحولية والعقاقير والنباتات التي تنقله الى نوع من البهجة والاسترخاء ونسيان ماضية المرير، وتقلل معالم التوتر والاضطراب في جهازه العصبي لفترة محدودة من الزمن. الا ان هذا هو بداية الانزلاق نحو الإدمان والتعاطي، حتى وجد الإنسان انه انتقل من حالة التعود الى حتمية الادمان وعدم استطاعته التخلص من هذه الظاهرة.

وفي سابقة خطيرة تعد الأولى في العراق، كشف وزير الصحة السابق صالح مهدي حسناوي، عن ان العراق يواجه تحديا خطيرا بعد ان اصبح ممرا للمخدرات القادمة من ايران وافغانستان مرورا الى دول الخليج واوروبا. والاخطر من ذلك ان لغة الارقام التابعة لوزارة الصحة العراقية وفي مسح اجرته عام ٢٠٠٨ وجدت ان عدد المدمنين في (١٠) محافظات بلغ (١٤٦٢) مدمنا فيما بلغ عدد الاناث (٥٢) مدمنه من نفس المجموع الذي ذكر سلفا. وقد سجلت بغداد اعلى نسبة من المتعاطين تلتها البصرة والنجف، ويعد الادمان الدوائي هو المشكلة الاكبر في العراق، حيث بلغ ٧٤% يليه الادمان الكحولي بواقع ٢٤% ثم الحشيش بواقع ١,٤%. فيما زاد عدد المدمنين على المخدرات من الأطفال بنسبة ١٠%[٣١]. واعتقد ان هذه النسب غير صحيحة، وتعتبر مجاملة للوزارة، لان عدد المتعاطين والمدمنين اكثر بكثير من هذه الأرقام والإحصائيات، وهذا ما أشارت اليه منظمات دولية ومحلية.

علما أننا يجب ان نعرف ان مرحلة تطور الادمان تمر بعدد من المراحل هي: (مرحلة التجربة- مرحلة التعاطي القصدي- مرحلة الإدمان- مرحلة الاحتراق)، حيث يقوم الشخص بتجربة المادة المخدرة للتباهي او الفضول او التباهي، وبمساعدة اشخاص آخرين، ثم يقوم بالبحث القصدي او التعمد في البحث عن المواد المخدرة والحصول عليها بأي طريقة، وتتبعها مرحلة المواظبة على تعاطي المادة المخدرة بشكل دوري، واخيرا يصل الى مرحلة الذروة نتيجة للتعاطي المستمر، وتصبح المادة المخدرة غير قادرة على اعطائه ما يرغب فيه من الكيف والنشوة.

أما في المجتمع العراقي على وجه العموم والانبار على وجه الخصوص فتنتشر حبوب (صفر واحد) بين بعض افراد الشرطة والجيش وطلاب المدارس، ولاسيما طلبة المرحلة الاخيرة في الإعدادية، لتساعدهم في عدم النوم والبقاء لساعات طويلة، وهذا ما ينطبق على منتسبي سلك الشرطة ايضا.

وفي يومنا هذا فقد اضحى كل شيء تقليدي يقابله امرا تقنيا او رقميا، حتى عالم السيجارة نجد السيجارة الالكترونية وفي عالم المخدرات نجد المخدرات الالكترونية وغير ذلك، وجراء العديد من العوامل المرتبطة بالفراغ النفسي والروحي وانعدام الوازع الاخلاقي وضمور أدوار المجتمع المدني وغيرها، بدأ ينساق الشباب الى مثل هذه التكنولوجيا الرقمية الخطيرة التي تؤدي به الى الادمان عليها مما يتسبب في عدد من العواقب والمشاكل على الفرد والمجتمع.

ان الحديث عن المخدرات الرقمية هو مزج بين مدلولين وهو التخدير الذي يتعلق بدماغ الانسان او جزء من جسده يؤدي الى عدم الاحساس والشعور والرقمنة التي تخص الاداة الإلكترونية، وهي في الحقيقة طريقة قديمة كان الهدف منها احداث بعض الطبوع الايقاعية من خلال بعض الاواني لتحدث نغما موجها لشخص ما يعاني اضطرابات نفسية أو وجدانية، وبالولوج لعالم التكنولوجيا الحديثة بدأ يستخدم نفس الكيفية لكن بأدوات مختلفة ومغايرة. والمخدرات الرقمية او ما تسمى Digital Drugs فهي نغمات يتم سماعها عبر سماعتين توضعان في إذن الشخص، فتقوم بأرسال ترددات صوتية اعلى في الاذن اليمنى وترددات اقل في اليسرى[٣٢]. وقد اكتشفها العالم الالماني هنري شدوف عام ١٨٣٩ وسميت ان ذاك (بالنقر بالأذنين)، واستخدمت عام ١٩٧٠ لعلاج بعض الأمراض النفسية.

وتنتشر في دول الخليج بشكل كبير وملحوظ، ويطلق عليها بالموسيقى الطربية او بالشطحات على وقع نغمات متقابلة ويبدا الشخص بالسماع الى هذه الموسيقى والرقص حتى يصل به الوضع الى الارتعاش ثم الاغماء. نتيجة لزيادة انتاج هرمون السعادة مثل الدوبامين. وبدأت تنتشر شيئا فشيئا في المجتمع العراقي، لكن بشكل اقل، لاسيما في ظل سهولة انتشار المخدرات بجميع أنواعها، فأصبحت الحاجة إلى المخدرات الرقمية اقل. وكما يعلم الجميع ان لتعاطي المخدرات اثارا مجتمعية خطيرة جدا على المتعاطي وعلى الاسرة وعلى مجتمعه المحلي وعلى المجتمع الكبير، ويمكن ان نحدد اهم المخاطر بالاتي:

- عدم قدرة المنظومة القيمية على التحكم بسلوك المتعاطي، لأنه تخلى عنها اساسا.
- ليصبح سلوكه اكثر عدوانية وشراسة، يصل أحيانا إلى قتل اقرب الناس اليه.
- محاولة نقل التعاطي إلى جميع أفراد الأسرة، لاسيما ان كان الاب هو المتعاطي.
- التفكك الاسري والطلاق وانتشار مظاهر الخيانة الزوجية وانتشار الزنا بالمحارم.
- الانطوائية والعزلة الاجتماعية وعدم التفاعل او التكيف مع الكل المجتمعي.
- اللامبالاة وانعدام الفعالية في كل ما يخص الجماعة والمجتمع.
- الشعور بالضياع.
- فقدان الثقة بالمجتمع والعكس هو الصحيح ايضا.
- زيادة الخلافات والصراعات الاسرية.
- شيوع مظاهر الانحراف والجريمة.
- ضعف الإنتاجية والإبداع، وهذا يسهم في زيادة العاطلين عن العمل. نتيجة للفصل من العمل او ان يتركها بإرادته.

- ضعف التحصيل الدراسي أو ترك المدرسة والجامعة، لعدم القدرة على المواظبة والتكيف والاستمرارية.
- الالتحاق بالمجاميع المسلحة والخروج عن سلطة القانون.
- التباهي بالسرقة والقتل والانحراف.
- يؤثر صحيا على الجهاز التنفسي والعصبي والهضمي ويسبب فقر الدم والنحول.
- اضطرابات سلوكية وانعدام التوازن والانفعالية والتوتر والقلق.
- عدم القدرة نهائيا للسيطرة على أفعاله وتصرفاته، وبالتالي يكون صيدا سهلا للمجاميع المسلحة، حيث تستثمر هؤلاء بالعمليات الانتحارية.
- استخدام المواد المخدرة من قبل المسلحين والإرهابيين، أدى إلى التلذذ بالقتل.

أما المشكلة الأكثر خطورة والتي باتت تهدد الانبار والمجتمع كلل، هي هروب الشباب وتنامي الرغبة للهروب، لاسيما بعد ان شاهدوا وتلمسوا الواقع المجتمعي، الذي لا يلبي الطموح، بل يعمل على قتل الطموح والابداع والابتكار والاندماج والتكيف. وقد عملت دراسة استطلاعية لمجموعة من الشباب العائدين من المهجر، وعندما طرحت عليهم بعض الأسئلة، ومنها سبب عودتهم الى العراق، فقد اشار الاغلبية ان الظروف المعيشية الصعبة في بلاد المهجر هي التي اجبرتهم على العودة الى العراق، وليس الشعور بالانتماء وحب الوطن، واكد البعض منهم لو توفرت الظروف المناسبة للعيش الكريم فلن نتوانى عن السفر والهروب مرة أخرى، وهناك من عرض عليه مبلغا او سيارة للحصول على الاقامة او مساعدته في الحصول على الإقامة. والتمست الرغبة للهروب من العراق عند عدد كبير من الطلبة في الجامعات العراقية. ونتائج الدراسة الميدانية التي اشرت اليها سابقا تؤكد ذلك.

وتنامي حجم التحديات والآثار الاجتماعية لمرحلة ما بعد النزوح، سيما انتشار تعاطي المخدرات والحبوب والعقاقير المخدرة وهروب الشباب او تنامي الرغبة بالهروب، سوف تؤدي هذه المظاهر حتما الى انتشار مظاهر الجريمة بأنواعها المختلفة، ويؤدي هذا وذاك الى اختلالات بنيوية خطيرة تهدد الامن الانساني والمجتمعي، اللذان يعدان مفتاحا اساسيا من مفاتيح التنمية والتقدم.

والملفت للنظر الانتشار الجغرافي لأنواع المخدرات في العراق، حيث تنتشر مادة الكريستال ميث وبشكل كبير في المحافظات الجنوبية وبالذات محافظة البصرة، اما في غرب العراق فتنتشر حبوب الكبتاكون (صفر واحد) في قضاء القائم وقضاء حديثة غرب محافظة الأنبار، علما ان قضاء حديثة لم تسيطر عليه الجماعات المسلحة (داعش) على الاطلاق وانما كان تحت سيطرة الجيش والشرطة المحلية والحشد العشائري من ابناء قضاء حديثة، والمثير للدهشة ان اغلبية من يتعاطى حبوب الكبتاكون ويروج لها ويتاجر بها من افراد الجيش والشرطة والحشد العشائري، حيث يقوم البعض منهم بالذهاب الى بغداد وجلب كميات قليلة من حبوب الكبتاكون لكن هذه الكميات القليلة مربحة سيما وان سعر الحبة والواحدة من الكبتاكون تباع ٢ دولار تقريبا. علما ان اول من امر بتصنيع مادة الكبتاكون المخدرة هو رئيس المانيا (هتلر)، حيث طلب من احد الصيادلة تصنيع هذه الحبوب وتوزيعها على افراد الجيش الألماني، من اجل يبقى يقضا ولا يشعر بالتعب او النعاس.

خامسا: رؤية جديدة نحو مفهوم الامن الانساني.

شهد مفهوم الأمن العديد من التحولات والاهتمامات، سواء فيما يتعلق بمفهوم الامن القومي او مفهوم الامن بوجه عام، وذلك تبعا للأولويات التي يبديها البشر، ومفهوم الامن يتمحور حول محورين من الاشباع لاحتياجات الناس، وهما حاجته الى التحرر من الخوف

والتحرر من العوز والحاجة، وحسب التفاعل ما بين المحورين واولوية أي منهما على الآخر.

وقد أثبتت العديد من الدراسات والتجارب في عدد من الدول انه من الضروري وجود نظرة شاملة لمفهوم الأمن، فاحتياج الفرد للحماية من الاخر لا يمثل كل احتياجاته، وانما هو مجرد احدها، وقد يكون من أهمها أحيانا، إلا انه يمكن ان يتعرض للهلاك دونما تعرض للإيذاء المباشر من الاخر وانما نتيجة التعرض لمصادر اخرى من التهديد، فالنظر الى تامين الفرد من مصادر التهديد المختلفة يجب ان يكون امرا نسبيا، حسب شدة وطبيعة التهديد، مما يقتضي نظرة اكثر شمولا للتهديدات وهو ما اسعى من خلال هذه الدراسة الى مناقشته بشيء من التفصيل[٣٣]. ويعني الأمن في اللغة هو الطمأنينة وغياب الخوف، وقد استخدم **شيشرون** المصطلح على انه تحرر من الهم العقلي او راحة العقل والضمير. واحيانا ينادى به لشعور الفرد بالأمن والأمان[٣٤].

وقد تغيرت طبيعة وشكل التهديدات ودرجتها، ويصنفها البعض الى خمس مجموعات من التهديد (البقاء- الصحة- الرفاهية الاقتصادية- البيئة الملائمة- الحقوق السياسية). وللخروج من اطار الامن البيئي، فقد تم الإشارة إلى عدة أبعاد، قد تمثل مجالا جديدا في اهتمامات الدراسات الامنية او على الاقل دفعت نحو الخروج من الاطار التقليدي لدراسات الأمن وهي[٣٥]:

- قضايا السكان والهجرة.
- الابعاد البيئية.
- الابعاد الاقتصادية.
- الابعاد الصحية.
- الابعاد الثقافية.

وأود ان اشير الى انه عندما عقد مؤتمر حول الامن العالمي عام ٢٠٠٠ كانت الهجرة وحركة اللاجئين واحدة من اهم محاور الاهتمام، فهي احد التهديدات الشديدة للأمن والحياة الهانئة للدول الصناعية في الغرب. وتشير الدراسات ان عدد سكان المدن عالميا في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين بلغ ١,٢ مليار شخص، ويتزايدون بصورة مذهلة، حيث بلغ عدد سكان المدن عام ٢٠٠٠ حوالي ٢,٣ مليار نسمة، ويتوقع ان يصل العدد إلى ٥,٥ مليار نسمة عام ٢٠٢٥[٣٦].

أما الأمن البيئي فيقصد به ايجاد نظاما ايكولوجيا ملائما ومستديما، وقد تعالت الاصوات المنادي برفع الظلم، الذي الحقة الانسان بالبيئة المحيطة به، منذ فترة طويلة، وقد مثل البعد البيئي في الدراسات الامنية نضجا مرتفعا الى الحد الذي يمكن القول معه الاجتهادات البحثية في هذا الاطار قاربت على الوصول الى نظرية تتعلق بالأمن البيئي، تطرح مفهوما خاصا للأمن. وقد ساعد هذا الاهتمام المتنامي بالبيئة على اعتبارها مهددا للأمن القومي في العديد من الدول[٣٧]. ويهتم الأمن الاقتصادي بالوصول الى الموارد، والتمويل، والاسواق اللازمة للإبقاء على مستويات مقبولة من الرفاهية وقوة الدولة ومن ثم نجد انه يقصد به القدرة الاقتصادية للدول، وتامين احتياجات الأفراد.

وترتبط بالأمن الاقتصادي مسالة عدم العدالة في توزيع الدخل. سواء فيما بين الدول على مستوى العالم او داخل الدولة الواحدة ما بين الفقراء والأغنياء، وهو ما يهدد الاستقرار المجتمعي وينثر بذورا دائمة للتوتر. ويعد مهددا داخليا رئيسيا للأمن القومي لأي دولة. فعلى سبيل المثال نجد انه في البرازيل يحص الخمس الغني على ٢٦ مره مثل دخل الخمس الفقير[٣٨].

أما فيما يخص إهمال الاهتمام بالرعاية الصحية. وتوفيرها باعتبارها حقا أساسيا للمواطنين، وقد أوضحت منظمة الصحة العالمية ان ١,٣ مليار نسمة في العالم يواجهون ازمات طبية عصيبة: بتعرضهم للأمراض والعدوى، اي ما يقارب ٢٠% من سكان العالم. وفي الدول الاقل تقدما هناك ما يقرب من ٢,٨ مليون شخص يموتون سنويا بسبب أمراض، كان يمكن الوقاية منها. كما تؤكد الآراء المنادي بالاهتمام بصحة المواطن(٣٩).

أما فيما يخص الأمن الثقافي، فقد تعالت الأصوات في نهاية القرن العشرين وفي ظل الانفتاح العالمي المتعدد الجوانب الكوكبية او العولمة، متحدثة عن الهوية الثقافية، والحفاظ على هوية المجتمع والدولة في مواجهة التيارات العالمية. والى الحديث عن الاختراق الثقافي، واعتباره شكلا للتهديد المعاصر للأمن القومي، ازدادت أهمية في ظل التطور التكنولوجي الهائل لمجالات الاتصال ووسائل الاعلام والمعلوماتية. ومن ثم نجد حديثا عن علاقة التنمية الثقافية بالأمن، ومن ثم أهمية النظر الى قضية التعليم والفكر باعتبارها المدخل إلى بناء الإنسان(٤٠).

أما فيما يخص **(الأمن البشري او الانساني)** فلا يختلف جذريا عن الامن القومي، سيما وان نقطة التحول من امن الدولة والمكان والحدود والارض الى امن من يعيشون داخل هذه الدولة وفي اطار حدودها وعلى أرضها، ويمثل هذا المفهوم عودة امن الافراد الذين يعدون الوحدة الأساسية للأمن(٤١).

وقد أعيد إحياء مفهوم امن البشر والافراد في المجتمعات المختلفة على ايدي برنامج الامم المتحدة الانمائي، في تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٤ على ايدي امارتيا سن ومحبوب الحق. ويمثل هذا الاحياء اعترافا بأولوية امن الأفراد، حيث ان الفرد انظم الى الجماعة ومن ثم الدولة لزيادة نصيبة من الامن مقابل التنازل عن جزء من حريته، وذلك حتى يكفل له الامن بواسطة هذا الكيان الكبير، الذي تم إنشاؤه بواسطة العقد الاجتماعي فيما بين الأفراد، وهو عقد اخلاقي قبل ان يكون عقدا مكتوبا(٤٢).

والأمن البشري ينظر إليه انه مرادف للتنمية البشرية، فالتقدم في مجال من هذين المجالين حسب التعريف والمحتوى يعزز من فرص التقدم في المجال الآخر، والعكس قابل للحدوث ايضا. فالأمن البشري لا يمكن ان يتحقق الا اذا شملت التنمية جميع المواطنين في الدولة وبشكل عادل في توزيع الموارد والحقوق دون اي تمييز على اساس الجنس او اللون او الطائفة او المذهب او العشيرة او الحزب او المنطقة. ومن ثم فان مفهوم الامن البشري له عدد من المقومات او المكونات المختلفة والمترابطة مصيرا مع بعضها البعض الآخر، وتهدف إلى الوفاء باحتياجات الافراد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والصحية(٤٣).

اذا للأمن البشري سبعة ابعاد او محاور هي (الأمن الاقتصادي- الأمن السياسي- الامن الصحي- الامن البيئي- الامن الشخصي- الأمن المجتمعي- الأمن الغذائي).

وتدور جميعها من اجل محاربة التهديدات الخاصة بالفقر والبطالة وازمة السكن ونوعية الغذاء وانتشار الامراض والاوبئة والتلوث الهوائي والمائي والسمعي أو الضوضائي، والاضطهاد السياسي والإقصاء والتهميش وانعدام العدالة واللامساواة.

ويمكن ان نخلص من هذا وذاك، ان التقدم والتطور والتنمية لصيقة وبشكل كبير في الامن الانساني ومدى توفره من جهة وقدرة الحكومة وافراد المجتمع على عدم نقض او تعريض العقد الاجتماعي الأخلاقي إلى أي خلل، يمكن ان يؤدي الى تقويض جميع الجهود المتبناة لتحقيق التنمية الشاملة. وجميع مؤشرات التنمية البشرية الخاصة بالعراق تؤكد ومما لا يقبل الشك فيه ان حجم التهديدات باتت تشكل خطرا كبيرا، أسهمت في انتشار العديد من المشاكل والأمراض الاجتماعية، والتي أصبحت جهود الدولة وافرادها عاجزة على الحد من تناميها.

واعتقد ان تحقق الأمن البشري يجب ان تساهم فيه جميع الأطراف، ويكمن أولا وأخيرا في قدرة افراد المجتمع على تبني اجراءات قادرة على التغيير من خلال المشاركة الفعالة في عملية التحول نحو مجتمع اكثر امنا.

سادسا: بناء الإنسان- الاحتياجات والمتطلبات في ظل البناء التنموي.

الانتماء أو المواطنة تزداد قوة وارتباط مع زيادة المشاركة المجتمعية الفعالة للشباب ومن ثم الانحياز للوطن وترك الولاءات الاخرى مهما كانت اهميتها ودورها في الترابط المصيري بين الشاب ومجتمعة او مستقبلة. علما ان الشعور بالانتماء يعزز من مكانة الشباب، لكن هذا يحتاج إلى جهود كبيرة من قبل المختصين في عده مجالات أهمها: السياسية والاقتصادية والثقافية والترفيهية ....الخ[٤٤].

لذلك نجد أو اجد ان زيادة الاهتمام بقضايا الشباب وزيادة الدعم المادي والمعنوي المقدم لهم من قبل المجتمع والدولة ومعالجة قضاياهم، ولاسيما الفقر والبطالة وانعدام فرص العمل والهجرة، سيسهم وبشكل فعال في زيادة الارتباط المصيري بين الشباب (ذكورا وإناثا) ومجتمعهم، وهذا سيؤدي إلى تحقيق التنمية[٤٥].

ومثال بسيط على ذلك، ما حدث في الشركات اليابانية، حيث بدأ الاهتمام بالعامل بتوفير كل الاجواء الصحية والاجتماعية من سكن ملائم وتوفير القروض الميسرة، ولاسيما لغرض الزواج، والتعاقد معهم مدى الحياة، اسهمت بشكل كبير في زيادة المشاركة الفاعلة من جهة والانتماء للوطن من جهة أخرى[٤٦].

فالإقرار بان التنمية الشمولية لا يمكن ان تتحقق بدون مساهمة جميع فئات المجتمع، ولاسيما الشباب (الذكور والإناث)، ومن اجل مساهمة كاملة وفعالة ومؤثرة للشباب في الجهود التنموية الشاملة لابد من تحديد بعض المنطلقات للبناء التنموي الناجح في العراق، ومن ثم التطرق الى اهم احتياجات الشباب، لاسيما في الوقت الحاضر، لان تحقيق التنمية قائم على التلازم السببي والمنطقي بين المنطلقات والحاجات.

واهم هذه المنطلقات التنموية هي[٤٧]:

- الاستفادة من التجارب التنموية الناجحة، ولاسيما البلدان القريبة من العراق، مثل تجربة تونس وكوريا الجنوبية، ومن ثم الانتقال الى التجارب العالمية ومنها تجربة كندا والنروج.
- تعزيز مبدأ التكاملية في العمل التنموي، والتركيز على الاستمرارية.
- العمل على تحديد اهم الاحتياجات وحسب الأولوية والأهمية، ومن ثم إذكاء الثقة لسد هذه الاحتياجات بالاعتماد على الموارد المتاحة.
- العمل على تنمية المجتمع المحلي الريفي، لاسيما في ظل الجمود والتخلف الذي بدأ يستشري في المناطق الريفية.

أما اهم الاحتياجات التي اصبح الشباب بأمس الحاجة اليها في مجتمع عانى ولا يزال من العديد من الازمات والحروب والنزاعات، لاسيما بعد ٢٠٠٣. واهم هذه الاحتياجات هي[٤٨]:

- الشعور بالأمن الإنساني.
- الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص.
- الابداع والابتكار.
- المنافسة.

- العمل.
- الحصول على المكانة الاجتماعية.
- الشعور بالانتماء وحب الوطن.
- الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية.
- الضمان الاقتصادي والاجتماعي.
- الشعور بالأهمية.
- المساواة الجندرية.

ومما لاشك فيه، ان توفير الحد الادنى من هذه الاحتياجات سيولد الرغبة والطموح لدى الشباب بالعمل والمثابرة والابداع من اجل خدمة المجتمع وتحويلة من حالة غير مرغوب بها إلى حاله افضل، يتوفر فيها العيش الكريم على اقل تقدير. وهذا لن يحصل ابدا بدون التركيز على المسؤولية الاجتماعية وتحملها من قبل جميع افراد المجتمع، من اجل ترسيخ قيم المواطنة والانتماء.

سابعا: دور الجامعة في تعزيز وترسيخ قيم المواطنة والانتماء لدى افراد المجتمع.

لكي تصبح المواطنة مكونا رئيسيا في شخصية المواطن العراقي، لابد ان تترسخ وتنمو قيمها في اعضاء الاسرة وكادر المدرسة والجامعة والعمل، من خلال بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ملائمة لنموها، لكي تضحى هوية واضحة المعالم والأفق ولجميع أفراد المجتمع. وهذا يمكن ان يتحقق عندما تتبلور في شخصياتنا المسؤولية الاجتماعية، لتصبح ركيزة اساسية وقاعدة أخلاقية نرتكز عليها جميعا، عندما نتعامل ونتفاعل من اجل الوطن. لاسيما في الجامعات والمدارس، ولهذا سوف أتطرق إلى المسؤولية الاجتماعية من جهة ودور بعض المؤسسات المجتمعية في تعزيز قيم المواطنة من جهة اخرى:

١- المسؤولية الاجتماعية.

تمثل المسؤولية الاجتماعية احدى المصطلحات المرتبطة بتدعيم المصلحة العامة داخل المجتمع، وهذا سر قوتها كعنصر اساسي مطلوب لتوطيد روابط العلاقات الإنسانية، فالتوحد مع الجماعة يدفع الفرد الى بذل جهدة من اجل اعلاء مكانتها، كما ان الوطنية والانتماء للوطن هو من اوضح نماذج هذا التوحد، فكل انسان مسؤول اجتماعيا، والمسؤولية الاجتماعية هي جزء من المسؤولية بصفة عامة، ويتحقق في ضوئها الوحدة والتماسك للجماعة والأفراد، ثم يشمل المجتمع ككل، نظرا لما تفرضه من المعاملة والتفاعل والمشاركة الفاعلة التي هي صلة الرحم بين أفراد المجتمع[٤٩].

واعتبر Holms المسؤولية الاجتماعية التزاما على منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية كمحاربة الفقر وتحسين الخدمات ومكافحة التلوث وخلق الفرص وحل مشاكل الإسكان والمواصلات....الخ[٥٠] اذن هي مجموعة الانشطة والاعمال والمساهمات التي يقوم بها الفرد لشعورة بأهمية المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع غريزيا او هي مكتسبة نتيجة منطقية لعضوية الفرد في مجتمع يعطيه حقوق ويفرض عليه واجبات، ولهذا يجب ان ننقل شعورنا بأهمية المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقنا في الأسرة (أب- ابن- زوج- زوجة- بنت) إلى المجتمع الكبير لوجود علاقة مصيرية بين كلا المؤسستين وبقية المؤسسات الأخرى. وترتبط المسؤولية الاجتماعية بعدد من المفاهيم الأخرى لتحقيق الأهداف التنموية، مثل مفهوم الشراكة- المجتمع المدني- العمل التطوعي- التمكين....الخ.

وتتكون المسؤولية الاجتماعية من عدد من العناصر منها (الفهم- الاهتمام- المشاركة)[٥١]. وتكمن اهمية المسؤولية الاجتماعية في الحاجة الى المشاركة الواسعة من قبل التنظيمات الاجتماعية، بما يخفف العبء عن المؤسسة الرسمية من جهة ويساعدها على القيام بمهامها بكل يسر وتقبل من جهة أخرى، وان مشاركة او ضمان مشاركة اعداد من المتطوعين في تقديم الخدمات المتنوعة في ظل أهلنة المجتمع، يعد مكسبا اقتصاديا واجتماعيا، ويدفع الى تحقيق وتكوين مجتمع متكافل ومتضامن، وهذا هو الدستور الذي تعلمناه من الديانة السماوية والسنن النبوية الشريفة[٥٢].

ويمكن القول ان أهمية المسؤولية الاجتماعية ترجع الى كونها احدى الاليات التي تستخدم في المجتمعات المعاصرة، والتي تعمل على تقديم كافة السبل لضمان الجدية والفعالية من اجل خدمة وتطور المجتمع. وذلك من خلال المشاركة من جانب الفئات والقطاعات التي تستطيع تقديم العون والخدمات والخبرات والدعم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من اجل سد الاحتياجات وتلافي السلبيات التي تخلفها بعض الانظمة التي تتبع في إدارة المؤسسات، وذلك من خلال الاعتماد المتبادل بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات والهيئات والجماعات وحتى الافراد[٥٣]. لاسيما في الوقت الذي اصبحنا بحاجة ماسة إلى التكاتف والتعاون والوعي، لاسيما في ظل النظام العالمي الجديد وما تركة من تداعيات واثار هددت الإنسان والبناء الاجتماعي للمجتمع، سيما في ظل تخلي العديد من الدول والحكومات عن مسؤولياتها المجتمعية اتجاه افرادها. ومن هنا تبرز اهمية المسؤولية الاجتماعية وضرورة تفعيلها في المجتمعات التي تعرضت لعدد كبير ومتلاحق ومستمر من الأزمات والحروب والصراعات (كما حصل في العراق)، من اجل النهوض ودفع عجلة التنمية بكافة أشكالها، لاسيما المستدامة منها، ليصبح هناك مجتمعا واعيا بما له من حقوق وواجبات تقع على عاتقه وعلى عاتق الاجيال القادمة، في سياق منظومة مجتمعية مسؤولة من جميع الاطراف. وفي جميع مجالات اهتما المسؤولية الاجتماعية (الصحة والتعليم والبيئة والأسرة والتنمية والصحافة والاعمال التطوعية ....الخ)، لاسيما في ظل التحديات التي واجهت الالفية المعاصرة مثل (عمالة الأطفال والنساء وتوازن الولادات والغذاء واستبعاد الفقراء والتسرب الدراسي والبطالة والفقر والتهميش والإقصاء ...الخ.

والمسؤولية الاجتماعية مهمة، ولكن لا يمكن ان نشعر بها دون تنمية الشعور بضرورة التضامن والتكافل المجتمعي والسعي الى عمل الخير للصالح العام وتنمية روح الاندفاع والتفاني والايثار والتطوع والصدق والامانة والعدل والانصاف والتواضع والتضحية والكرم والشجاعة ...الخ. والتي تعتبر من القواعد الاخلاقية التي يرتكز عليها الانسان والمجتمع والحكومة من اجل تفعيل العلاقة المهنية والانسانية من اجل بناء مجتمع.

ولهذا يجب ان نشعر جميعا بأهمية المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق كل واحد منا وحسب اختصاصه وتخصصه وعضويته في المجتمع من اجل ان نضفي مقبولية وشرعية على اي عمل واي قرار نتخذه او نقوم به من اجل المجتمع. لاسيما في ظل تخلي الحكومة واصحاب المنافع الشخصية والسياسيين عن تقدم يد العون والمساعدة للمجتمعات المحلية التي ضاقت ويلات الحروب والصراعات المتكررة.

٢- دور بعض المؤسسات المجتمعية في تعزيز قيم المواطنة.

المواطنة بوصفها مصطلحا حديثا او معاصرا تجددت الاشارة اليه بعد التغييرات الجديدة التي حصلت في المجتمعات كافة بسبب سرعة دوران عجلة التغير الاجتماعي، والمواطنة ترجمة للمصطلح Citizenship، ولم يرى اهل اللغة دلالة لفظية لهذا المصطلح،

ولكن هناك مجموعة من المعاصرين رأوا امكانية بناء دلالة لفظية مقاربة ليعني (المعايشة) في وطن واحد، وهي مشتقة من الفعل واطن وليس وطن، فواطن فلان فلانا، اي انه عاش معه في وطن واحد [٥٤]. وتعرف المواطنة أنها علاقة فرد ودولة، كما هو محدد من قانون هذه الدولة، وبما تتظمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات وحرية وما يصاحبها من مسؤوليات[٥٥]، كما تشير الى نشوء علاقة انتماء في وطن واحد، ولا تمثل حالة شعورية فحسب، انما تمثل رابطة تعاقد من اجل التعايش السلمي[٥٦]، اذن هي مفهوم تاريخي شامل ومعقد ومتعدد ومتنوع الأبعاد، فمنها ما هو مادي قانوني ومنها ما هو ثقافي اجتماعي سلوكي ومنها ما هو غاية يبلغها بصورة تدريجية، ونوعية المواطنة في مجتمع ما تتأثر بالنضج السياسي والرقي الحضاري والثقافي[٥٧].

هذا وتأرجحت المواطنة تاريخية بأطوار مختلفة، ففي اليونان كانت ابرز صور المواطنة آنذاك هي المواطنة الاثنية، من حيث الشعور بالانتماء لأثينا ارضا وثقافة ولغة، مع انه كان يفتقد الى ابسط مقومات المواطنة وهي المساواة، وحسب رأي الكثير من العلماء والمؤرخين[٥٨]. اما في رومانيا فكانت اهم الانجازات وضع القانون الروماني (قانون الشعب)، فكان هذا القانون قائم على درجات من الحقوق والواجبات تعتمد على تدرج المراتب والمراكز التي يشغلها السكان وظيفيا واجتماعيا، فكان المواطن الروماني يتمتع بحقوق يحلم بها اي اجنبي متوطن في رومانيا[٥٩]. ثم ارتقى مفهوم المواطنة مع مطلع العصر الحديث في أوروبا، سيما عند فلاسفة العقد الاجتماعي (روسو- هوبز- لوك)، ليشهد هذا المفهوم ازدهارا كبيرا مع نهايات القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر، وتطورت في ضوء تغيير مفاهيم الحقوق والواجبات في القرن التاسع عشر في بريطانيا[٦٠]، حتى اضحت من اهم المفاهيم في الفكر الليبرالي كنسق للأفكار والقيم، ومن ثم تطبيقها في الواقع الاقتصادي والسياسي في أوروبا، وترتبت على هذا التطبيق مجموعة من الاثار على البنية المجتمعية في القرن العشرين إلى يومنا هذا[٦١]. وللمواطنة أربعة عناصر وتجليات اساسية هي الانتماء والحقوق والواجبات والمشاركة الفاعلة والفعالة.

لكي تترسخ المواطنة في شخصية العراقي، لابد ان تترسخ قيمها في أعضاء الأسرة وطلاب وكوادر التعليم في المدرسة وطلبة وكوادر تنمية راس المال البشري في الجامعة والعاملين في مجالات العمل، مع تهيئ بيئة مجتمعية ملائمة لنموها، لكي تضحى هوية واضحة المعالم والافق ولجميع افراد المجتمع العراقي عموما وشخصية الفرد الأنباري على وجه الخصوص.

أما الكيفية الملائمة والمناسبة لتنمية قيم المواطنة لدى جميع افراد المجتمع وخاصة الشباب، من خلال المؤسسات الاجتماعية ومجموعة من الإخصائيين، في مقدمتهم الإخصائي الاجتماعي عبر ثلاثة من خطوات التدخل المهني (الدراسة- التشخيص- العلاج). وتنمية الأفراد وتوظيفهم بالشكل السليم لممارسة ادوارهم التنموية اجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

وتنمية قيم المواطنة وترسيخها لدى افراد المجتمع تعتمد على ثلاث مؤسسات أساسية تتفاعل فيما بينها، وتتكامل أهدافها، تبدأ اولا بالأسرة ثم المدرسة والكلية وأخيرا المجتمع (أعلام- منظمات مجتمع مدني- هيئات عامة ووسائل ترفيهية- نوادي ثقافية ورياضية...الخ).

فالأسرة على سبيل المثال، تعتبر اللبنة الأولى في كيان المجتمع والمجال الاول الذي تحدد داخلة ملامح شخصية الفرد، وتتم فيه ادراك قيم المواطنة عبر التنشئة الاجتماعية التي تنقل التراث من فضيلة واخلاق وقيم وتعاون من جيل الى جيل. وايضا تغرس في الابناء حب الوطن والانتماء وتحديد الادوار لكل عضوا من اعضائها ومراقبة الابناء وتوعيتهم

وتوجيههم وتذكيرهم بإنجازات المجتمع وتاريخه، وما يتطلبه المستقبل للنهوض دائما بهذا المجتمع[٦٢].

وبما ان الأسرة جزءا من الكل، فأدوار الأسرة تتكامل مع ادوار بقية المؤسسات التي يتكون منها البناء الاجتماعي. فهي تقوم بتهيئة ابنائها للمشاركة في الانشطة السياسية والاجتماعية والثقافية والرياضية. فمن خلال تعاونها مع المؤسسة التعليمية، يمكن تعزيز مبادئ الانتماء من خلال النشاطات والمشاركات على مستويات ثلاثة (المنزل- المدرسة- المجتمع)، ومن خلال المنزل والمدرسة نستطيع تنمية الإحساس بالواجبات المجتمعية والفخر والاعتزاز بالوطن[٦٣].

أما المدرسة فتعد من اهم المرجعيات التي ينتمي إليها الشباب، نظرا للمهام التعليمية والتربوية والتوجيهية التي تعد عالمهم وتمكنهم من التعلم واكتساب المعارف والمهارات وتلقي الخبرات والتجارب والتدريبات التي تؤهلهم على مواصلة التعلم والتخصص في المهن والأعمال التي يحتاجها المجتمع. وهي أداة لتحرير الذهن من جميع اشكال الضيق والانغلاق والتحجر، وهي الوسيلة التي تمرر المعلومات وفق منظور منهجي مدروس، لتلعب المدرسة دورا في نشر ثقافة المشاركة لدى الطلاب. وبالتالي تساهم المدرسة في تأسيس كيان التلاميذ وترسخ فيهم قيم ومبادئ المجتمع لتسهل اندماجهم وتثبيت هويتهم، فالغاية الأساسية للمدرسة هو نحت ملامح الانسان الذي ارادة المجتمع، فالمؤسسة التربوية تأخذ عن المجتمع جملة من المعارف المنتقاة والمهارات المكتسبة والقيم السائدة، فتهذبها وتنقلها الى الشباب في صيغ مواد تربوية وتكوينية[٦٤].

ففي المكسيك تم تخصيص مواد دراسية ولساعات طويلة لتدريس وتعليم اسس ومبادئ وقيم المواطنة وتنميتها وترسيخها لدى الطلبة، اما اليابان فقد اهتمت بالتحول الى دولة عالمية بعد الحرب العالمية الثانية، واعتبرت ان الاصلاح التعليمي هو نقطة الانطلاق الى العالمية من خلال المحافظة على الثقافة الموروثة، وتعميقها في نفوس الافراد وتربيتهم على الانتماء والاخلاص الى مجتمعهم، كما اهتمت اليابان بتزويد شبابها بالقيم والسلوكيات المقبولة التي تمكنهم من العيش بنجاح. فوضعت الوزارة اليابانية عددا من الاهداف التي تستهدفها من تعليم المواطنة وهي[٦٥]:

- تنمية القدرة على العمل بإيجابية.
- تعميق التفاعل الواسع بين الطلاب وبين مدرستهم ومجتمعهم كأداة لتنمية مهارات المشاركة وتنمية الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية.
- زيادة الوعي بمشاكل المجتمع المحلي والدولة ومعرفة الطرق التي يمكن من خلالها يستطيع الفرد الاسهام في اقامة المجتمع والدولة.

أما في الدنمارك فيوجد مليون ونصف المليون متطوع من مجموع السكان البالغين ٥,٤ مليون نسمة، والبعض يقوم بعمل تطوعي دون ان يعتبر نفسه منتميا لجيش المتطوعين، وتقدر نسبة الذكور المتطوعين ٣٨% والاناث ٤٥%، وبلغت الميزانية التي رصدت من قبل وزارة الثقافة للمكتبات عام ٢٠٠٦ ما يقارب ١٤٩,٨٠٠ مليون دولار، اما عدد المكتبات فبلغت ٥٤٥، واضعاف هذا الرقم بثلاثة أربعة موجودة في المدارس والمعاهد والجامعات، وبصورة مبسطة لو ذهب جميع سكان الدنمارك لاستعارة الكتب في نفس الوقت لحصل كل مواطن على ٥,٧٥ كتاب، وفي انكلترا ٢,٠٧ وتركيا ٠,١٩ أما ايسلندا فستكون الأكبر ٧,٤٦، وفي السعودية ٠,٠٤ فقط. ويحتوى احد كتب التاريخ في المرحلة الابتدائية على اراء كارل ماركس وفردريك انجلز حول الدفاع عن حقوق العمال وتشكيل

النقابات، واخيرا فأن طرق تدريس الدين في تؤكد وتركز على المثل والاخلاق والديانات الثلاثة– اسلامية ويهودية ومسيحية- ومن ثم التركيز على فلسفة الفلسفة(٦٦).

فيما سعت ماليزيا منذ حصولها على الاستقلال عام ١٩٧٥ الى خلق هوية وطنية توحد الماليزيين بتنوعاتهم المختلفة، ومن ثم اعتمدت مبدأ المواطنة هدفا اساسيا من اهداف النظام التعليمي، وفي الدنمارك يعتبر تعليم المواطنة على راس اولويات منظومة التعليم العام بدأ من رياض الأطفال، وفي اسبانيا تم دمج منهج تعليم المواطنة بداية من الدستور الإسباني، وفي عام ٢٠٠٦ تم اقرار قانون يعترف بان التعليم الية قوية لدمج قيم المساواة وحقوق الانسان والتماسك الاجتماعي واحترام التنوع الثقافي(٦٧).

إذن تعد المواطنة ركيزة اساسية للمشاركة الايجابية والفعالة في التنمية، ويعد التربويون من اهم سبل مواجهة التحديات المعاصرة هي تنمية قيم المواطنة وترسيخها لدى طلبتنا وطالباتنا من خلال التعليم، فهذه المؤسسة تتحمل العبء الاكبر من مسؤوليات بناء وتطوير منظومة القيم.

ويرى باتريك سميث ان تجريد او خلو المناهج والمفردات الدراسية من كل ما يعزز الروح القومية والذات الثقافية والمواطنة، ويعتبر بمثابة تجريد شعب من سلاحه، ولهذا يرى ان تضمين المفردات والمناهج الدراسية بمحتويات تنمية وترسيخ المواطنة هي قضية تمس الأمن القومي، فلا بدا ان يشبع محتوى المنهج ابعادا معرفية ومهارية خاصة بالمواطنة(٦٨).

أما البيئة المجتمعية، حيث تنشط فيها بقية المؤسسات، فالوسيلة الإعلامية يتم من خلالها نقل الافكار والآراء والمعلومات الى عدد كبير من الافراد. ومنظمات المجتمع المدني، فلها دور كبير في اقامة الدورات التوعوية وورش العمل الخاصة بتثقيف المواطنين بمفاهيم المواطنة والانتماء وقيمهما، وايضا المشاركة المجتمعية المطلوبة والفعالة للشباب وهذا ينطبق على النوادي الثقافية والرياضية أيضا. وضمن هذا التطور الشمولي تصبح مؤسسات البناء الاجتماعي فضاءً مفتوحا لتفاعل تلك الادوار ولجميع المؤسسات من خلال اولياء امور الطلبة ومنظمات المجتمع المدني والمربين والفاعلين وبمشاركة أو قيادة الأخصائيين الاجتماعيين، ومن خلال التفاعل الاجتماعي الذي يمثل الاطار التشاركي لتفعيل وتنمية قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع(٦٩).

وفي ضوء الحقائق المذكورة سلفا، اجد ان دور الخدمة الاجتماعية والاخصائيين الاجتماعيين في مجالات العمل مع افراد المجتمع منصب على تقوية روح المسؤولية الاجتماعية لديهم اتجاه مجتمعهم ووطنهم عن طريق زيادة وعيهم بجميع بقضايا المجتمع.

لكن....؟ هل ستنجح عملية التوعية بالإرشاد والتوجيه؟ وهل ستنجح الابحاث والدراسات والسياسات التي رسمت من قبل صناع القرار؟ وهل سينجح ذوي الاختصاص؟ وهل ادت الاسرة والمدرسة جميع ادوارهما على اكمل وجه؟ هل سينجحون جميعا في تحويل هذه الطاقات المعطلة إلى منتجة؟ في ظل الاوضاع المازومة والاستثنائية التي يمر بها المجتمع العراقي، في ظل انتشار الفساد المالي والإداري في جميع المؤسسات وعلى راسها المؤسسة السياسة والدينية، وتنامي مظاهر الفقر والبطالة والقتل والتشرد والتسول وعمل النساء والاطفال والابتزاز والتهديد وهجرة العقول إلى خارج البلد.

إذن الخلل ليس في افراد المجتمع فحسب، وانما الخلل في جميع المؤسسات، وهذا اثر سلبا على افراده، وبالتالي نحن بحاجة الى معالجة اصل المشكلة، لكي نحقق الاندماج والمشاركة الفعالة لسكان المجتمع في بناء المجتمع ومن ثم تحقيق التنمية بجميع أشكالها، وليس الاعتماد على الحلول الترقيعية او النظرية التي لا تخدم المجتمع.

ثامنا: الاطار المنهجي للبحث.

- منهج البحث: اعتمد الباحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة، لأنه افضل المناهج لهذا النوع من الدراسات.
- ادوات جمع البيانات: تم اعتماد طريقتين لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالبحث هما (المقابلة مع بعض القيادات المحلية ومنظمات المجتمع المدني- استمارة الاستبانة).
- عينة البحث: استخدم البحث عينة عمدية عشوائية، أما حجم العينة هو (٦٠٠). والجدول رقم (١) يوضح ذلك.

جدول (١) يوضح نسبة تمثيل اقضية المحافظة في العينة بحسب (قانون النسبة والتناسب)

ت	اقضية الانبار	عدد سكان القضاء	نسبة تمثيلهم في العينة
١.	الرمادي	٥٧٠٠٠٠	٢١٦
٢.	الفلوجة	٥٠٠٠٠٠	١٨٩
٣.	القائم	١٨٠٠٠٠	٦٨
٤.	عنه	٣٠٠٠٠	١١
٥.	هيت	١٠٠٠٠٠	٣٨
٦.	راوة	٢٥٠٠٠	٩
٧.	حديثة	١٢٠٠٠٠	٤٦
٨.	الرطبة	٦٠٠٠٠	٢٣
المجموع			٦٠٠

- **مجالات البحث:**

أ. المجال المكاني: محافظة الانبار

ب. المجال الزماني: تم اجراء بشقية النظري والميداني خلال الفترة الممتدة بين ٢٠١٧/٥/١-٢٠١٨/٢/١.

ج. المجال البشري: ويشمل عينة من القيادات المحلية في محافظة الانبار.

تاسعا: عرض وتحليل البيانات.

أولا: البيانات الأولية.

١. الجنس: يعد متغير الجنس من المتغيرات الرئيسية في البحث العلمي، فمن خلاله يستطيع الباحث تحديد الخصائص الاجتماعية للعينة، لاسيما وان هذ المتغير يعد مؤشرا في بيان نوعية مشاكل الشباب، وتتأثر طبيعة الأسئلة بجنس المبحوثين/ات وتكوينهم/ن البيولوجي.

جدول رقم (٢) يوضح توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	ت	%
الذكور	٤٦٠	%٧٦,٧
الاناث	١٤٠	%٢٣,٣
المجموع	٦٠٠	%١٠٠

ويتضح من بيانات الجدول رقم (٢) أعلاه، ان نسبة الذكور في عينة الدراسة بلغ ٧٦,٧% بينما بلغت نسبة الاناث ٢٣,٣%. ويرجع السبب الى الخبرات المتراكمة لدى الذكور حول موضوع الدراسة اكبر بكثير من النساء، سيما وان حجم جرائم النساء اقل من جهة وعدم رغبة العديد من النساء على المشاركة كمبحوثة في هذه الدراسة ارجعنه الى عدم المعرفة بهذه المواضيع او معلومات.

٢. العمر: يؤثر عمر المبحوثين/ات في الإجابة على الاسئلة المطروحة في استمارة الاستبانة، لاسيما بين الفئات المتقدمة، فللخبرة المتراكمة لدى كبار السن وممن هم من القيادات المحلية دور كبير ومهم في الإجابة او اعطاء الاجابات والمعلومات الحقيقية.

جدول رقم (٣) يوضح اعمار المبحوثين/ات

العمر	ت	%
٣٤-٣٨	١٢٤	%٢٠,٧
٣٩-٤٣	٢٧٤	%٤٥,٧
٤٤-٤٨	١٢٨	%٢١,٣
٤٩-٥٣	٣٢	%٥,٣
٥٤ فاكثر	٤٢	%٧
المجموع	٦٠٠	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول رقم (٣) أعلاه، ان ٤٥,٧% من افراد العينة هم ضمن الفئة العمرية (٣٩-٤٣) و٢١,٣% من الفئة العمرية (٤٤-٤٨)، و٢٠,٧% في الفئة العمرية (٣٤-٣٨). وبالتأكيد سيكون لهذه الفئات العمرية اثر كبير في اغناء الدراسة معرفيا من خلال المعلومات وإجاباتهم، لاسيما وانهم لازالوا قيد العمل والحركة في المجتمع الأنباري، ويعرفون كل صغيرة وكبيرة عن مجتمعهم المحلي.

٣. المستوى التعليمي: هو اعلى مستوى تعليمي او شهادة حصل عليها المبحوثين/ات، فللتحصيل العلمي دور كبير ومهم في فهم وتحليل الاسئلة ومن ثم الإجابة عليها بمصداقية كبيرة، ولاسيما وان الموضوع ذات فائدة كبيرة للمجتمع.

جدول رقم (٤) يوضح التحصيل العلمي للمبحوثين/ات

التحصيل العلمي	ت	%
ابتدائية	١٨	%٣
متوسطة	٤٤	%٧,٣
اعدادية	٧٠	%١١,٧
دبلوم	٨٢	%١٣,٧
بكالوريوس	٢٨٧	%٤٧,٨
عليا	٩٩	%١٦,٥
المجموع	٦٠٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (٤) أعلاه، ان غالبية عينة الدراسة هم حاصلين على شهادة البكالوريوس وبنسبة ٤٧,٨%، ١٦,٥% دراسات عليا (ماجستير ودكتوراه)، ١٣,٧% دبلوم. اكثر من ٧٥% من عينة الدراسة هم ممن اكملوا الدراسة الجامعية. وهذا بالتأكيد اسهم وبشكل كبير في اغناء الدراسة بالمعلومات والبيانات والإجابات، سيما وانهم يعرفون جيدا ان التعليم يعد من المرتكزات الاساسية للتنمية والتنمية البشرية، وان المعلومات الحقيقية ستسهم ايضا في التشخيص العلمي الصحيح لوضع المعالجات والاستراتيجيات التنموية الفعالة.

٤. المهنة: وهو الجهد العضلي او العقلي الذي يزاوله المبحوث/ة، وتعد المهنة من المقاييس الاقتصادية التي تشير الى الحالة المادية التي يتمتع بها المبحوث.

جدول رقم (٥) يوضح مهن المبحوثين/ات

المهنة	ت	%
شيخ عشيرة	١٢	%٢
معلم	٧٧	%١٢,٨
مدرس	١٨٧	%٣١,٢
موظف/ة	٦٢	% ١٠,٣
استاذ جامعي	٩١	%١٥,٢
عسكري	٨٨	%١٤,٧
اعلاميين	٤٣	%٧,١
اعمال تطوعية NGO	٤٠	%٦,٧
المجموع	٦٠٠	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول رقم (٥) أعلاه، ان مهن المبحوثين والمبحوثات توزع بشكل مختلف، نسبة المعلمين بلغت ١٢,٨% ونسبة المدرسين بلغت ٣١,٢% والموظفين/ات بلغت ١٠,٣% والاساتذة الجامعيين ١٥,٢% والعسكر ١٤,٧% والاعلاميين والعاملين في NGO بلغ ٧,١% و٦,٧% على التوالي، بينما بلغت نسبة شيوخ العشائر ٢%. واعتقد ان هذا التوزيع المهني واختلاف الاجابات حسب كل مهنة واختصاص اسهم وبشكل كبير في اثراء مقومات الدراسة علميا ومعلوماتيا، لتساعد الباحث على التشخيص العلمي الدقيق لطبيعة المشكلة الاجتماعية.

ثانيا: تعاطي المواد المخدرة: الاسباب والاثار.

يعاني المجتمع العراقي من العديد من الامراض الاجتماعية والازمات التي ادت الى اختلالات بنيوية اثرت وبشكل كبير على جميع أفراد المجتمع (صغارا وكبارا)، وهذه المشاكل أثرت على افراد المجتمع بحيث ادت الى اضعاف الاندماج والتماسك الاجتماعي وبشكل خطير، ادى الى العديد من المظاهر والسلوكيات التي اجتاحت مجتمعنا العراقي ومنها تعاطي المخدرات والترويج لها والمتاجرة بها في المجتمع الأنباري، وسيتضح بصورة اكبر في البيانات التالية: أما الجدول رقم (٦) يوضح :

جدول رقم (٦) يوضح فئات المجتمع (المدروس) التي تتعاطي المخدرات

ت	الفئات	ت	%
١	رجال المؤسسة الأمنية (شرطة- جيش- حشد عشائري) من ابناء المحافظة.	٢٢٤	%٣٧,٣
٢	العمال (العاملين في بناء المنازل والمؤسسات الحكومية)	١٣٢	%٢٢
٣	العاملين في المخابز والافران	٦٦	%١١
٤	الطلاب	٢٢	%٣,٧
٥	سائقي السيارات الكبيرة والصغيرة	٩٦	%١٦
٦	رواد المقاهي من الشباب	٦٠	%١٠
٧	المجموع	٦٠٠	%١٠٠

وتشير بيانات الجدول أعلاه، ان غالبية من يتعاطون المخدرات هم من الاجهزة الامنية ومن ابناء المحافظة وهذا ما اشار اليه ٢٢٤ من عينة الدراسة وبنسبة بلغت ٣٧,٣%، و٢٢% من والعمال، ١١% من العاملين في الأفران، ١٦% من سائقي السيارات، ١٠% من رواد المقاهي.

ويمكن ان نستنتج من بيانات الجدول رقم (٦)، ان تعاطي المخدرات من قبل الافراد له مبررات واقعية- حسب رايهم- لأنها تساعدهم على السهر لفترات طويلة بدون الشعور بالتعب، وانها تعطيهم النشاط والحيوية، ولهذا نجد ان الغالبية العظمى للمتعاطين تفرض عليهم مهنهم السهر (الشرطي- السائق- العامل في الأفران)، هذا من جهة ومن جهة اخرى يمكن ان نستنتج ان الاجهزة الامنية هم جزء مهم من السلطة ساعدهم وبشكل كبير على التعاطي، سيما وان بمجرد ابراز هويته لأي سيطرة يتركونه يمر بدون اي تفتيش له او لمركبته الخاصة او المركبة التي تنقله إلى مكان عملة. أما اهم الجهات التي عملت على الترويج للمخدرات وبيعها في المحافظة، فالجدول رقم (٧) أدناه يوضح ذلك وحسب التسلسل المرتبي:

جدول رقم (٧) يوضح التسلسل المرتبي للجهات التي عملت على ترويج وبيع المواد المخدرة

ت	الجهات	ت	%
١	رجال الشرطة	٢٦٠	%٤٣,٣
٢	رجال الحشد العشائري	١٨٠	%٣٠
٣	الجماعات الاجرامية- داعش	٩٠	%١٥
٤	سائقي المركبات	٤٠	%٦,٧
٥	الصيادلة	٣٠	%٥
٦	المجموع	٦٠٠	%١٠٠

تظهر بيانات الجدول أعلاه، وحسب اجابات عينة الدراسة، ان من يقوم ببيع المخدرات والترويج لها في المحافظة هم رجال الشرطة، وهذا ما اشار اليه ٢٦٠ مبحوث/ة من عينة الدراسة البالغة ٦٠٠ وبنسبة ٤٣,٣%، فيما اشار ٣٠% الى ان رجال الحشد العشائري هم من يقومون ببيع المخدرات، فيما ارجعه ١٥% إلى المجاميع المسلحة والدواعش، و٦,٧%- ٥% إلى سائقي المركبات والصيادلة.

ويمكن ان نستنتج من معطيات الجدول رقم (٧) أعلاه، وهذا ما اشرت اليه سلفا، ان سهولة الحركة والتنقل للأجهزة الامنية وعدم تعرضهم للتفتيش من قبل السيطرات الامنية زاد من اغراءات جلب المواد المخدرة للمحافظة من اجل التعاطي او البيع. اما الجماعات الاجرامية والمسلحة فقد انتشرت لديها الحبوب المخدرة، والغرض منها هو دفع اعضائها الى القتل والسرقة بدون الوعي بمخاطر هذه الافعال الإجرامية لانهم معطلون عقليا، واحيانا أخرى يكون التعاطي والبيع والترويج هو جزء من خطة الهدف منها ارغام الفرد او الشباب او الصبية على الانضمام الى هذه المجاميع او فضحها اجتماعيا وتهديدهم بتقديم المعلومات إلى الأجهزة الأمنية. أما اكثر مناطق المحافظة التي تتواجد فيها المواد المخدرة والتي تعتبر مصدر أساسي لهذه المخدرات والحبوب، فالجدول رقم (٨) ادناه يوضح ذلك.

جدول رقم (٨) يوضح اكثر المناطق التي تتواجد فيها التعاطي والترويج وبيع المخدرات

ت	المناطق	ت	%
١	حديثة	١٣٠	%٢١,٧
٢	القائم	١٦٠	%٢٦,٧

٣	الرمادي	١٢٥	%٢٠,٨
٤	الفلوجة	١٢٠	%٢٠
٥	الخالدية	٣٠	%٥
٦	العامرية	٢٠	%٣,٣
٧	هيت	١٥	%٢,٥
٨	المجموع	٦٠٠	%١٠٠

تظهر بيانات الجدول رقم (٨) أعلاه، ان المخدرات تزداد في المناطق الغربية، وهذا ما أشار إليه المبحوثين والمبحوثات، واكد ٢١,٧% من العينة ان المخدرات تنتشر في حديثة غرب محافظة الأنبار، بينما اشار ٢٦,٧% الى انها تنتشر في القائم غرب المحافظة أيضا، فيما اشار ٢٠,٨% انها تنتشر في الرمادي (مركز المحافظة) واشار ٢٠% الى انتشارها في الفلوجة (شرق المحافظة). ويمكن ان نستنتج من معطيات الجدول رقم (٨) أعلاه، ان سيطرة الدواعش على المحافظة وخلوها من الاجهزة الامنية وسيطرة القانون الرسمي للدولة والقانون الغير رسمي للعشيرة، اسهم في انتشار هذه الظاهرة، اما في قضاء حديثة الذي لم تسيطر عليه داعش إطلاقا، فاعتقد ان سبب انتشار المخدرات يرجع الى تعاطيه بشكل كبير لدى الأجهزة الأمنية هناك. وحول المناطق التي تصدر المخدرات الى جميع اقضية المحافظة، فالجدول رقم (٩) أدناه يوضح ذلك:

جدول رقم (٩) يوضح اهم المناطق التي تأتي منها المواد المخدرة

ت	الاجابات	ت	%
١	المناطق الغربية (القائم- حديثة- الرطبة)	٣٩٠	%٦٥
٢	بغداد	٢١٠	%٣٥
٣	المجموع	٦٠٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (٩) أعلاه، ان المناطق الغربية في الانبار هي المصدر الاساسي للمخدرات، وهذا ما اشر اليه ٦٥% من عينة الدراسة، فيما اكد ٣٥% ان المصدر الاساسي الذي تأتينا منه المخدرات هو بغداد.

اعتقد ان موقع الانبار جغرافيا ادى الى ان تكون اجابات عينة الدراسة على هذه الشاكلة، حيث تحد محافظة الانبار من الغرب دولة سوريا والتي تسيطر على اجزاء منها المجاميع المسلحة من جهة وايضا الصحراء المتناهية الاطراف التي تربط المحافظة بسوريا والاردن والسعودية، اما من الجانب الشرقي الغربي فتحد المحافظة كربلاء والنجف التي تنتشر فيها المخدرات بشكل كبير جدا، ومن الناحية الشرقية للمحافظة فنحن على اتصال بمحافظة بغداد التي تنتشر فيها المخدرات والحبوب المخدرة أيضا. وقد تعددت أسباب تعاطي المخدرات في المحافظة حسب رأي عينة الدراسة، والجدول رقم (١٠) أدناه يوضح تلك الاسباب:

جدول رقم (١٠) يوضح اهم اسباب تعاطي المواد المخدرة في الانبار

ت	الاجابات	ت	%
١	الربح المادي	٦٩	%١١,٥
٢	يقولون انها تساعدهم على السهر وعدم الشعور بالتعب	٩٩	%١٦,٥
٣	يقولون بانها تساعدهم على نسيان الهموم والمشاكل اليومية المستمرة	١٦٠	%٢٦,٧

٤	يقولون انها تساعدهم على العمل بنشاط وحيوية وبدون تعب جسدي	٩٠	%١٥
٥	يقولون ان البعض منها منشط جنسي	٣٢	%٥,٣
٦	الرغبة في تجربة تلك المواد	٦٠	%١٠
٧	يقولون انها مصدر للثقة والاندماج مع الاخرين	٦٦	%١١
٨	يقولون انها تساعدهم على السهر للقراءة اوقات الامتحانات	٢٤	%٤
	المجموع	٦٠٠	%١٠٠

وتشير نتائج الجدول رقم (١٠) أعلاه، الى ان النسب الأعلى من إجابات المبحوثيين/ات، أكدت على ان سبب التعاطي يعود الى المساعدة على نسيان هموم الحياة والمشاكل الاجتماعية المستمرة وبنسبة ٢٦,٧%، فيما اشار ١٦,٥% الى المساعدة على السهر وعدم الشعور بالتعب، واكد ١٥% من المبحوثين/ات وحسب قول المتعاطين انها تساعدهم على العمل بحيوية ونشاط، وأشار ١١,٥% ان الربح المادي هو سبب من أسباب التعاطي. فمتى ما وجدت الأزمات والمشاكل أدت بشكل كبير إلى انتشار البطالة والفقر والتهميش والاقصاء.....الخ. وهذه دفعت الكثير الى تعاطي المخدرات او المتاجرة بها او الترويج لها بمقابل مادي يسد فيه العوز والجوع والفاقة التي بات يعاني منها العديد من فاراد المجتمع وعلى وجه الخصوص الفئات الشابة.

وفيما يخص اهم انواع المخدرات التي باتت تنتشر بشكل ملحوظ في الانبار وحسب رأي عينة الدراسة، فالجدول رقم (١١) أدناه:

جدول رقم (١١) يوضح اهم انواع المخدرات المنتشرة في الانبار

ت	الاجابات	ت	%
١	حبوب الكبتاكون (صفر واحد)	٣٩٠	%٦٥
٢	الأدوية (توسيرام- ساملين- الرمين...الخ)	١٥٠	%٢٥
٣	الثنر والصمغ والبنزين	٥٨	%٩,٧
٤	الكريستال ميث	٢	%٠,٣
٥	المجموع	٦٠٠	%١٠٠

وتشير بيانات الجدول رقم (١١) أعلاه، ٦٥% من عينة الدراسة اكدوا ان المواد المخدرة التي باتت تنتشر في المحافظة هي حبوب (صفر واحد) او ما يطلق عليها علميا وطبيا (الكبتاكون)، فيما اشر ٢٥% الى انتشار الادوية التي تحتوي على المخدرات او المنبهات...الخ.

واعتقد ان انتشار هاذين النوعين من المخدرات يرجع الى عدد من الأسباب، ان البعض من المتعاطين لا يعتقد او لا يعرف ان حبوب الصفر واحد او الكبتاكون هي مواد مخدرة سامة، وانما يعتقد انها منشطة منبهة (بما انها مواد طبية)، وايضا هناك سهولة في حملها او إخفائها، سيما وان الاجهزة الامنية لا يعرفون ان هذه الحبوب هي مخدرات او حبوب سامة، وانما يعرفونها على انها حبوب طبية فقط، وهذا ما يستغله المتعاطي والمروج، فمنهم من يوهم الاجهزة الامنية ويؤكد لهم انها حبوب للأمراض المزمنة، سيما وان هناك نساء يقمن بالمتاجرة او الترويج للحبوب المخدرة او نقلها من مكان إلى آخر، فهناك من المجرمين من يقوم بإعطاء احدى النساء كيس يحتوي على المخدرات بحجة ان المكان ضيق في السيارة وهي لا تعرف ماذا تحمل بداخلة، سيما وان المنظومة القيمية والاخلاقية فرضت على الذكور احترام المرأة وعدم تفتيشها أو طرح أي سؤال عليها، وهذا ما استثمره ضعاف النفوس في نقل المخدرات. أما فيما يخص الأدوية فهذه مشكلة كبيرة

بحد ذاتها، سيما وان العديد من الصيدليات والصيادلة يقومون بصرف الادوية التي تحتوي على المخدر دون اي وصفة طبية، وهذا اسهم بشكل كبير في انتشارها، سيما وان هناك من يقوم بشراء اكثر من (٥) شيش من دواء التوسيرام والساملين ومن ثم يدخل المراحيض الصحية في المساجد والجوامع، فيقوم بتعاطيهن دفعة واحدة، لا سيما وان بيوت الله لا يوجد فيها عناصر امن أو حماية. أما الفترة الزمنية التي انتشرت بها المخدرات وتعاطيها والترويج لها والمتاجرة بها حسب رأي عينة الدراسة، فالجدول رقم (١٢) أدناه يوضح ذلك:

جدول رقم (١٢) يوضح فترة انتشار ظاهرة التعاطي زمنيا

ت	الاجابات	ت	%
١	موجودة قبل عام ٢٠٠٣	١٠	%١,٦
٢	خلال الفترة الممتدة بين ٢٠١٤-٢٠١٧	١٩٠	%٣١,٦
٣	ازدادت بعد عام ٢٠١٧	٤٠٠	%٦٦,٧
٤	المجموع	٦٠٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (١٢) أعلاه، إلى وحسب إجابات العينة ان ظاهرة المخدرات تنامت وانتشرت في الفترة ما بين ٢٠١٤-٢٠١٧ وهذا ما اشار اليه ٣١,٦%، وازدادت الظاهرة بشكل كبير وخطر بعد ٢٠١٧.

ويمكن ان نستنتج من بيانات الجدول أعلاه، ان ضعف سلطة القانون بعد ٢٠٠٣ اضافه الى بقية العوامل التي ذكرت سلفا قد اسهمت في انتشار هذه الظاهرة. والدليل ان اجابات عينة الدراسة عن سهولة الحصول على المخدرات. والجدول رقم (١٣) أدناه يوضح ذلك:

جدول رقم (١٣) يوضح مدى سهولة او صعوبة الحصول على المواد المخدرة

ت	الاجابات	ت	%
١	صعب جدا	٣٠	%٥
٢	صعب الى حدا ما	٣٠	%٥
٣	سهل	١٢٠	%٢٠
٤	سهل جدا	٤٢٠	%٧٠
٥	المجموع	٦٠٠	%١٠٠

وتشير نتائج الجدول رقم (١٣) أعلاه، ان ٩٠% من افراد عينة الدراسة اكدوا الحصول على المواد المخدرة والمخدرات بشكل سهل وسهل جدا. تؤكد معطيات الجدول اعلاه حقيقة ضعف السلطة وضعف القانون وضعف قوة العشيرة بقانونها الغير رسمي وضعف المنظومة القيمية كقاعدة ضبط سلوكي في المحافظة. وستتضح العوامل المفسرة لانتشار المخدرات وتناميها بشكل خطير في المحافظة في بيانات الجدول رقم (١٤) أدناه:

جدول رقم (١٤) يوضح اهم عوامل انتشار المخدرات في الانبار

ت	الجهات	ت	%
١	ضعف السلطة والقانون	٢١٠	%٣٥
٢	غياب الرقابة الاسرية	٢٠	%٣,٤
٣	ضعف المنظومة القيمية والاخلاقية	٥٥	%٩,١
٤	فقر بطالة وقت فراغ	١٦٠	%٢٦,٧

٥	سهولة الحصول على المخدرات	٢٠	%٣,٣
٦	تروج من قبل افراد الشرطة	٢٥	%٤,١
٧	استبدال المشروبات الكحولية بالمخدرات	٢٠	%٣,٤
٨	تروج وتباع من قبل افراد الحشد العشائري	٣٠	%٥
٩	الفضائيات والأنترنيت (أفلام ومواقع)	٦٠	%١٠
١٠	المجموع	٦٠٠	%١٠٠

تشير معطيات الجدول رقم (١٤) أعلاه، الى ان اهم عوامل انتشار المخدرات يرجع حسب اجابات العينة الى ٣٥% الى ضعف السلطة والقانون و٢٦,٧% إلى المشاكل الاقتصادية، وأشار ٩,١% إلى ضعف المنظومة القيمية والأخلاقية.

وبالتأكيد فان لهذا الانتشار الخطير لظاهرة المخدرات في الانبار عدد كبير من الاثار التي هددت البنية الاجتماعية، والجدول رقم (١٥) أدناه يوضح ذلك:

جدول رقم (١٥) يوضح اهم الاثار المجتمعية للمخدرات والحبوب المخدرة

ت	الاثار	ت	%
١	الاضرار بأمن الدولة والمجتمع	٨٢	%١٣,٧
٢	نشر الجريمة والانحرافات وتناميها بشكل كبير	١٥	%٢,٥
٣	الزنا بالمحارم	١٢	%٢
٤	الشعور بالضياع	٣٠	%٥
٥	فقدان الثقة بالمجتمع	١٢	%٢
٦	الرغبة بالهروب وترك البلد	٣٠	%٥
٧	ضعف التحصيل الدراسي	١٥	%٢,٥
٨	اثقال كاهل الاسرة ماديا	٣٠	%٥
٩	عدم قدرة المنظومة القيمية على التحكم بسلوك المتعاطي	٨٠	%١٣,٣
١٠	محاولة نقل التعاطي الى افراد اسرته	٩٠	%١٥
١١	العزلة الاجتماعية وعدم الاندماج والتفاعل الاجتماعي والتكيف	٢٤	%٤
١٢	الالتحاق بالمجاميع المسلحة والمجاميع الاجرامية	٥٠	%٨,٣
١٣	تنامي الصراعات الاسرية	٩٠	%١٥
١٤	مشاكل صحية	٣٠	%٥
١٥	توتر وقلق واضطرابات لجميع افراد اسرة المتعاطي	١٠	%١,٧
١٦	المجموع	٦٠٠	%١٠٠

يتضح من معطيات الجدول رقم (١٥) اعلاه حجم المخاطر والتداعيات الناجمة عن انتشار وتنامي ظاهرة المخدرات في المجتمع الأنباري، وحسب اجابات عينة الدراسة فان الأضرار بأمن الدولة والمجتمع هو الاخطر وهذا ما اشار الية ٨٢ مبحوث/ة وبنسبة ١٣,٧%، فيما اكد ١٣,٣% على ضعف المنظومة القيمية وعدم مقدرتها على التحكم بسلوك الفرد او المواطن في الأنبار، اضافة الى المشاكل الصحية والتعليمية والنفسية، وكما هو واضح في بيانات الجدول اعلاه.

يمكن ان نستنتج من بيانات الجدول (١٥) أعلاه، حجم المشاكل والآثار المترتبة على تعاطي المخدرات او الترويج لها او المتاجرة بها، وكيف اصبحت تهدد النسيج المجتمعي، سيما في ظل ضعف القانون والقيم والعادات والتقاليد والدين في ضبط السلوك.

ثالثا: الآثار المترتبة على افراد مجتمع الانبار خلال فترة النزوح عام ٢٠١٤.

في بداية ٢٠١٤ نزح اكثر من ٧٠% من مواطني محافظة الانبار الى عدة اماكن داخل البلد في محافظات الوسط والجنوب والمحافظات الثلاثة في اقليم كردستان شمال العراق، في اكبر حملة نزوح ضربت المحافظة، وادت إلى عدد كبير من المخاطر والمشاكل التي هددت المواطن الانباري شخصيا وامنيا ومجتمعيا خلال فترة الثلاث سنوات للنزوح. فمنها ما هو مخاطر اجتماعية ومنها سياسية ومنها اقتصادية ومنها تعليمية ومنها تهديد صحي مباشر على حياة النازح الانباري. وهذا ما سيتضح في بيانات الجداول رقم (١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١) أدناه:

جدول رقم (١٦) يوضح اهم المشاكل الصحية للنزوح

ت	الاجابات	ت	%
١	انتشار الامراض الانتقالية والاوبئة	٣٩٦	٦٦%
٢	ارتفاع سعر الادوية وقلة الكوادر الطبية المتخصصة	٩٥	١٥,٨%
٣	عدم توافر مستوصفات صحية في المخيمات	١٠٠	١٦,٧%
٤	اماكن سكن غير ملائمة صحيا	٩	١,٥%
٥	المجموع	٦٠٠	١٠٠%

تشير بيانات الجدول رقم (١٦) أعلاه، إلى انتشار الأمراض الانتقالية والوبائية التي رافقت فترة النزوح، وهذا ما اكدة ٦٦% من عينة الدراسة، بينما أشار ١٦,٧% إلى عدم توفر المستوصفات، وأشار ١٥,٨% إلى قلة ارتفاع سعر الادوية وقلة الكوادر الطبية. وبالتأكيد جزء كبير من هذه المشاكل يرجع الاعداد الكبيرة التي نزحت وعدم تهيئ الحكومة الى توفير جميع المستلزمات اللوجستية إضافة إلى العوامل الاقتصادية. والجدول رقم (١٧) أدناه يوضح اهم الاثار الاقتصادية التي رافقت مرحلة النزوح.

جدول رقم (١٧) يوضح اهم المشاكل الاقتصادية للنزوح حسب اجابات عينة الدراسة

ت	الاجابات	ت	%
١	فقر	١٩٢	٣٢%
٢	بطالة وانعدام فرص العمل	١٠٢	١٧%
٣	ابتزازات مادية	٥٨	٩,٧%
٤	ارتفاع بدل الايجار	١٩٨	٣٣%
٥	ارتفاع اسعار السلع والاغذية	٤٥	٧,٥%
٦	انتشار الفساد المالي في منظمات المجتمع المدني	٥	٠,٨%
٨	المجموع	٦٠٠	١٠٠%

تشير بيانات الجدول رقم (١٧) أعلاه، ان اهم مشكلة اقتصادية صاحبت النازحين اثناء فرتة النزوح هي ارتفاع بدل الايجار وهذا ما اشار اليه ٣٣% من عينة الدراسة فيما اشار ٣٢% الى مشكلة الفقر واشار اكثر من ٢٦% الى الابتزازات المادية والبطالة وانعدام فرص العمل. اعتقد ان النزوح المفاجئ للمواطن الانباري اسهم في البعض من المشاكل، اضافة الى زيادة النزوح من عدد من المدن والمحافظات اسهم بشكل كبير في ارتفاع بدل الايجار للمنازل واتفع سعرها خلال ايام او اشهر قليلة بنسبة تجاوزت الاربعة اضعاف واحيانا العشرة إضعاف، مثلا في الاقليم كان بدل الايجار لم يتجاوز ١٥٠ الف

دينار عراقي، لكن بعد النزوح وزيادة الطلب تجاوز بدل الإيجار ٤٠٠ دولار وهناك منازل وصل بدل الايجار الى ١٢٥٠ دولار. اضافة الى عدم توفر فرص العمل وازدياد البطالة، سيما وان هناك عدد كبير من النازحين السوريين. وادت هذه المشاكل الاقتصادية الى تداعيات اجتماعية رافقت فترة النزوح، حسب التلازم الاقتصادي الاجتماعي. الجدول رقم (١٨) أدناه، يوضح إجابات البحوثين/ات حول المشاكل الاجتماعية للنزوح.

جدول رقم (١٨) يوضح اهم المشاكل الاجتماعية للنزوح

ت	الاجابات	ت	%
١	ضعف وغياب الرقابة الاسرية	١٨	%٣
٢	الرغبة في الهروب الى خارج البلد	٦٠	%١٠
٣	فساد اخلاقي	١٢٠	%٢٠
٤	زنا بالمحارم	٦	%١
٥	صراعات وخلافات اسرية وقرابيه	٣٠	%٥
٦	ضعف الضبط الاسري	١٠٢	%١٧
٧	ضعف التنشئة الاجتماعية	٩٢	%١٥,٣
٨	غياب وانعدام التفاعل الاجتماعي داخل الاسرة ومع الاقارب	٦٩	%١١,٥
٩	صعوبة الاندماج والتكيف	٢١	%٣,٥
١٠	انتشار التحرش والانحرافات السلوكية والجريمة	٣٣	%٥,٥
١١	العزلة الاجتماعية	٦	%١
١٢	زيادة حالات السرقة بين النازحين	٩	%١,٥
١٣	الشعور بعدم الامان والاطمئنان ومستقبل مجهول	٣٤	%٥,٧
١٤	المجموع	٦٠٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول أعلاه، الى ان١٥,٣% من مجموع العينة اشاروا الى ضعف الضبط الأسري، بينما اكد ١٥,٣% على ضعف التنشئة الاجتماعية، وأشار ١١,٥% إلى غياب التفاعل الاجتماعي.

واعتقد ان هذه المشاكل تكاد تكون طبيعية في ظل الفقر والعوز والفاقة وخروج الاطفال للعمل او التسول وخروج المرأة للعمل من جهة والشعور بالغربة في الاقليم نتيجة (Sub culture) من جهة اخرى. وهذا ادى الى ظهور وانتشار عدد من الاثار النفسية التي اجتاحت الأسر الأنبارية، والجدول رقم (١٩) أدناه يوضح ذلك:

جدول رقم (١٩) يوضح اهم المشاكل النفسية للنزوح حسب رأي عينة الدراسة

ت	الاسباب	ت	%
١	قلق وتوتر	٢٩٩	%٤٩,٨
٢	سلوك مضطرب	١٠١	%١٦,٨
٣	عصبية وانفعالات مستمرة	٥٤	%٩
٤	اكتئاب	٤٠	%٦,٧
٥	خوف	١٠٦	% ١٧,٧
٦	المجموع	٦٠٠	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول رقم (١٩) أعلاه، ٤٩,٨% من عينة الدراسة اكدوا انتشار المشاكل النفسية مثل القلق والتوتر، بينما اشار ٣٤,٥% الى السلوك المضطرب والخوف على التوالي. وبالتأكيد ان هذه المشاكل النفسية وتداعياتها هي مصاحبة للمشاكل الصحية والاجتماعية والاقتصادية او كنتيجة لها ان صح التعبير، فلو توفرت بيئة صحية اجتماعية اقتصادية جيدة إلى حدٍ ما، فالأثار أو المشاكل النفسية ستكون اقل بكثير. أما المشاكل السياسية التي رافقت مرحلة النزوح، فبيانات الجدول رقم (٢٠) أدناه يوضح ذلك:

جدول رقم (٢٠) يوضح اهم المشاكل السياسية للنزوح

ت	الاجابات	ت	%
١	عدم الايمان بالعملية السياسية	٣٠٠	%٥٠
٢	عدم الايمان بالانتخابات	١٠٠	%١٦,٧
٣	السياسيون لا يمثلوننا	٦٨	%١١,٣
٤	اهتمام السياسيون بمصالحهم الشخصية	٦٢	%١٠,٣
٥	القرار بيد الاحزاب المتنفذة	٢٥	%٤,٢
٦	الشعور بعدم القدرة على التغيير	٤٥	%٧,٥
٧	المجموع	٦٠٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول أعلاه، الى ان نصف العينة اشاروا الى عدم الايمان بالعملية السياسية التي لم يجدوا منها الا الويلات والحروب والنزوح والتشرد، فيما اشار ١٦,٧% بعدم الإيمان بالعملية الانتخابية، وأشار ١١,٣% إلى ان السياسيون لا يمثلوننا. واعتقد بل اجزم ان هذه المشاكل والآراء كانت نتيجة منطقية وحتمية، سيما في ظل الظروف التي عاشها المواطن الانباري من قهر وجوع واذلال وفقر وعوز وفاقة وتهديد ووعيد ومستقبل مجهول. أما اهم التداعيات التعليمية التي رافقت فترة النزوح، فالجدول رقم (٢١) أدناه يوضح ذلك.

جدول رقم (٢١) يوضح اهم مشاكل التعليم التي رافقت فترة النزوح حسب راي العينة

ت	الاجابات	ت	%
١	ضعف التحصيل الدراسي	١٦٠	% ٢٦,٧
٢	تسرب من المدارس	٨٠	% ١٣,٣
٣	ترك المدرسة او الكلية من اجل العمل	٩٠	%١٥
٤	عدم الالتحاق نهائيا بالمدرسة او الجامعة	٩٠	%١٥
٥	ضعف مستوى اغلب الكوادر التعليمية	٤٠	%٦,٧
٦	قلة المدارس والكوادر التعليمية والاعتماد على المحاضرين	١٢٥	%٢٠,٨
٧	التمييز الجندري في الالتحاق بالمدارس	١٥	%٢,٥
٨	المجموع	٦٠٠	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول رقم (٢١) أعلاه، وبنسبة ٤٧,٥% الى ضعف التحصيل الدراسي وقلة المدارس والكوادر التعليمية والاعتماد على المحاضرين، وبنسبة ٣٠% إلى ترك المدرسة للانخراط في العمل او عدم الالتحاق نهائيا بالمدرسة او الجامعة، و١٣,٣% اشاروا إلى التسرب من المدرسة. نستنتج من بيانات الجدول أعلاه، حجم الظروف والمشاكل التعليمية التي رافقت العملية التعليمية والتربوية، سيما في ظل عدم توفر بيئة تعليمية ملائمة وعدم توفر الكوادر التعليمية في ظل انتشارهم على رقعة جغرافية متباعدة بين الوسط والشمال والجنوب، وهذا ما ينطبق على الطلبة ايضا.

رابعا: الآثار المجتمعية المترتبة على مواطني الانبار خلال مرحلة ما بعد النزوح.

لم تختلف الآثار والتداعيات التي رافقت مرحلة ما بعد النزوح عن سابقتها مرحلة النزوح، بل ازداد الوضع سوءا في ظل المشاكل المجتمعية التي صدمت المواطن الانباري اثناء فترة العودة الى مناطق سكناهم. ويتضح حجم المشاكل المجتمعية وحسب اجابات عينة الدراسة في الجداول (٢٢-٢٣-٢٤-٢٥- ٢٦-٢٧-٢٩) ادناه:

جدول رقم (٢٢) يوضح المشاكل الاقتصادية بعد العودة الى الانبار حسب راي العينة

ت	الاجابات	ت	%
١	انعدام فرص العمل	٢٢٠	%٣٦,٧
٢	ضعف الدخل الاسري	١٢٠	%٢٠
٣	البطالة والفقر	٦٠	%١٠
٤	زيادة بدل ايجار المنازل والشقق السكنية	١٠٠	%١٦,٧
٥	الفساد المالي المستشري في المؤسسات	٦٠	%١٠
٦	زيادة اجور الماء والكهرباء والخدمات الاخرى	٤٠	%٦,٦
٧	المجموع	٣٦٨	%١٠٠

يتضح من معطيات الجدول رقم (٢٢) أعلاه، ان اهم المشاكل الاقتصادية لمرحلة ما بعد النزوح حاليا والتي يعاني منها المواطن الانباري هي انعدام فرص العمل، وهذا ما اشار اليه ٣٦,٧% من عينة الدراسة، فيما اشار ٢٠% الى ضعف الدخل الأسري، فيما اشار ١٦,٧% الى زيادة بدل ايجار المنازل، و١٠% البطالة والفقر و١٠% الفساد المستشري في المؤسسات. في ظل الوضع الأمني غير المستقر وحجم الدمار الذي ضرب البنى التحتية في المحافظة، واهتمام القائمين على المحافظة بأعمار البنى والمؤسسات المهمة، اسهمت وبشكل كبير في تدهور الجانب الاقتصادي للمحافظة مما انعكس سلبا على الدخول الفردية والاسرية. والجدول رقم (٢٣) ادناه يوضح ذلك.

جدول رقم (٢٣) يوضح اهم مشاكل البنى التحتية حسب اجابات العينة

ت	الاجابات	ت	%
١	اغلب ابنية مؤسسات الدولة مدمرة	١٠٩	%١٨,٢
٢	نسبة كبيرة من المنازل مدمرة كليا وجزئيا	١٨٠	%٣٠
٣	اغلب الجسور مدمرة	١٨٠	%٣٠
٤	شوارع غير مبلطة	٦٥	%١٠,٨
٥	انتشار للحفريات	٦٦	%١١
٦	المجموع	٦٠٠	%١٠٠

حيث تشير بيانات الجدول أعلاه، الى ان ٦٠% من حجم العينة، اشاروا الى حجم الدمار الذي ضرب منازلهم وكذلك الدمار الذي ضرب الجسور، فيما أشار ٤١% الى دمار اغلب مؤسسات الدولة في الانبار وانتشار الحفريات والشوارع غير المبلطة.

بسبب المعارك التي دارت بين القوات الامنية وداعش خلال فترة زادت على الاربعة سنوات، ادت الى دمار كبير في مؤسسات الدولة ومنازل المواطنين، وهذا احدث صدمة نفسية كبيرة لدى اغلب مواطني المحافظة، أدت إلى عدد من المشاكل الاجتماعية. والجدول رقم (٢٤) ادناه يوضح المشاكل الاجتماعية.

جدول رقم (٢٤) يوضح اهم المشاكل الاجتماعية لمرحلة ما بعد النزوح

ت	الاجابات	ت	%
١	الصراعات الاسرية	٧٧	%١٢,٨
٢	الاغتراب والعزلة الاجتماعية	٧٩	%١٣,٢
٣	انتشار واكتساب قيم وعادات جديدة اثناء النزوح	٥٧	%٩,٥
٤	ضعف الوازع الديني والاخلاقي والقيمي	١٠٣	%١٧,٣
٥	انتشار السرقة والابتزاز والتهديد	٣٠	%٥
٦	عدم احترام القوانين او الالتزام بها	٦٠	%١٠
٧	اللامبالاة بما يحصل في المجتمع الانباري	١١٣	%١٨,٨
٨	تنامي ظاهرة تعاطي المخدرات وحبوب الهلوسة	٤٩	%٨
٩	الخوف من الثارات العشائرية والمناطقية	١٦	%٢,٧
١٠	انقسامات وخلافات مناطقية وعشائرية	١٦	%٢,٧
١١	المجموع	٦٠٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول (٢٤) أعلاه، ١٨,٨% اشاروا الى اللامبالاة بما يحصل في المجتمع الأنباري، فيما اشار ١٧,٣% الى ضعف الوازع الديني والاخلاقي والقيمي، فيمار اكد ٢٦% الى الاغتراب والعزلة الاجتماعية من جهة والصراعات الأسرية من جهة أخرى. من خلال بيانات ومعطيات الجدول أعلاه، نستنتج ان حجم المشاكل الاسرية والاجتماعية بات خطير جدا على المستويين الفردي والجماعي، في ظل اللامبالاة والصراعات الاسرية من جهة وضعف قواعد السلوك الرسمي وغير الرسمي يرجع الى حجم الدمار والتهديد الشخصي والمجتمعي الذي سبب ضغوطا نفسية كبيرة على الاسرة واعضائها من جهة والمجتمع المحلي من جهة أخرى. والجدول رقم (٢٥) أدناه يوضح اهم المشاكل والتداعيات النفسية لمرحلة ما بعد النزوح:

جدول رقم (٢٥) يوضح اهم الاثار والامراض النفسية لمرحلة ما بعد النزوح

ت	الاجابات	ت	%
١	القلق	٢١٥	%٣٥,٩
٢	الانفعالات المتكررة	٧٥	%١٢,٥
٣	الجنون	٣٣	%٥,٥
٤	انفصام الشخصية	٣٢	%٥,٣
٥	الاكتئاب	٩٦	%١٦
٦	التوحد	٩	%١,٥
٧	الخوف	١٠٨	%١٨
٨	الهيستيريا	٩	%١,٥
٩	الوسواس	٩	%١,٥
١٠	الاضطراب	١٤	%٢,٣
١١	المجموع	٦٠٠	%١٠٠

تظهر بيانات الجدول أعلاه، ان اهم مشكلة نفسية عانى منها المواطن الانباري هي القلق وهذا ما اكده ٣٥,٩% من عينة الدراسة، و١٢,٥% اكدوا ان الانفعالات المتكررة هي اهم المشاكل النفسية.

اعتقد ان الاثار الاقتصادية والاجتماعية والامنية هي سبب مباشر في زيادة وتنامي حجم التداعيات النفسية، وعلى وجه الخصوص الصدمة التي عاشها المواطن الانباري اثناء فترة النزوح وما بعد النزوح بات في ظل ازمة وصدمات يومية متكررة، سببت الكثير من الأمراض الصحية أيضا. والجدول رقم (٢٦) يوضح اهم الاثار والتداعيات الصحية لمرحلة ما بعد النزوح.

جدول رقم (٢٦) يوضح اهم المشاكل الصحية بعد عودة العوائل الى منازلهم في الانبار

ت	المشاكل	ت	%
١	انتشار الامراض المزمنة	٦٩	%١١,٥
٢	انتشار الامراض الانتقالية الخطيرة	١٣٢	%٢٢
٣	انتشار الاوبئة والجراثيم والفايروسات	٨٢	%١٣,٧
٤	انتشار النفايات جثث البشرية والحيوانية	١٠١	%١٦,٨
٥	التلوث البيئي	١٣٩	%٢٣,٢
٦	امراض الجهاز العصبي	١١	%١,٨
٧	الامراض السرطانية	٣٢	%٥,٣
٨	امراض الجهاز التنفسي	٣٤	%٥,٧
٩	المجموع	٦٠٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (٢٦) أعلاه، الى انتشار الامراض الانتقالية الخطيرة واشار اليه ٢٢% من افراد العينة، و١٦,٨% انتشار النفايات وجثث البشر والحيوانات، ٢٣,٢% اشاروا الى التلوث البيئي، واكثر من ٢٦% الى انتشار الامراض المزمنة والأوبئة والجراثيم والفايروسات. انتشرت هذه المشاكل والآثار بسبب حجم الدمار الكبير الذي ضرب المؤسسات الصحية وقلة الكوادر الطبية وقلة الادوية وارتفاع اسعارها وابتزاز العديد من الاطباء والصيادلة، والطمر الصحي الكلاسيكي، وانتشار النفايات وضعف دور البلديات كمؤسسة مسؤولة عن تنظيف المدن. وفيما يخص اهم مشاكل التعليم والاثار الناجمة عن مرحلة ما بعد النزوح، فالجدول رقم (٢٧) ادناه يوضح ذلك:

جدول رقم (٢٧) يوضح اهم مشاكل التعليم لمرحلة ما بعد النزوح في الانبار

ت	الاجابات	ت	%
١	الدروس الخصوصية	٢٢	%٣,٧
٢	تكدس الطلاب في القاعات الدراسية والمدارس	٩٦	%١٦
٣	ضعف تطبيق الاساليب التربوية	٣٢	%٥,٣
٤	المجاملة في المدارس على اساس قرابي او وظيفي او مناطقي	٣٣	%٥,٥
٥	تدمير لعدد كبير من المدارس	٦٠	%١٠
٦	انتشار المدارس الكرفانية	٤٠	%٦,٧
٧	انعدام الوسائل التعليمية الفاعلة	١٨	%٣
٨	كثافة المنهج وصعوبة الفهم	٣٠	%٥
٩	قلة الدورات التطويرية للكوادر التعليمية	١١	%١,٨
١٠	غياب التواصل بين المدرسة وكادرها التعليمية وولي امر الطالب	١١	%١,٨
١١	غياب التفاؤل بقدرة الكوادر التعليمية على رفع مستويات الطلبة علميا وذهنيا	١٢	%٢
١٢	انتشار المدارس الاهلية بشكل ملحوظ	١٢٩	%٢١,٥
١٣	ضعف التحصيل الدراسي	٥٢	%٨,٧

١٤	عدم الالتحاق بالمدرسة والجامعة	١٦	%٢,٧
١٥	التسرب من المدرسة وترك الجامعة من اجل العمل	٣٨	%٦,٣
١٦	المجموع	٦٠٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول أعلاه، ان اهم المشاكل والاثار التي اشار اليها العينة هي انتشار المدارس الاهلية وبنسبة ٢١,٥%، فيما اشار ١٦% الى تكدس الطلاب في القاعات الدراسية والمدارس، إضافة إلى العديد من المشاكل المؤشرة في الجدول أعلاه. تزداد المشاكل مع تنامي الازمات ومدى مخاطرها على البنية الاجتماعية، ففي ظل الدمار الكبير الذي ضرب المدارس وابنية جامعتي الانبار والفلوجة، والاستثناء الذي شمل عدد كبير من الكوادر التعليمية في اقليم كردستان، وتقديم المصلحة الذاتية والمنفعية على المصلحة العامة اسهم في افتتاح عدد كبير من المدارس الاهلية وانتقال كوادر تعليمية الى هذه المدارس للدوام الجزئي فيها، وهذا ما اثقل كاهل العديد من الأسر، وايضا في ظل المشاكل الاقتصادية نجد ان عدد ليس بقليل من الطلبة بدأوا يتركون مدارسهم وكلياتهم للانخراط في العمل او لعدم انفاق مبالغ ليس فيها اي فائدة، في ظل بيع الوظائف في سوق العمل مؤسساتيا، واسهم السياسيين في الانبار في بيع هذه الوظائف وزيادة حجم الفساد الاداري والعديد من المشاكل السياسية، التي ستتضح بشكل كبير في بيانات الجدول رقم (٢٨) ادناه.

جدول رقم (٢٨) يوضح اهم المشاكل السياسية لمحلة ما بعد النزوح حسب اجابات العينة

ت	الاجابات	ت	%
١	عدم الايمان بالعملية السياسية	١٠٣	%١٧,٣
٢	عدم الايمان والثقة بالمرشحين	٨٦	%١٤,٣
٣	عدم القدرة على التغيير السياسي	١٠	%١,٧
٤	المرشحون يعملون لغايات شخصية	١٠٤	%١٧,٣
٥	عدم الرغبة في المشاركة في الانتخابات	١٠٠	%١٦,٧
٦	الايمان بأن النتائج محسومة	٣٤	%٥,٧
٧	صراعات حزبية وسياسية في المحافظة ولدت الكثير من المشاكل	٩٧	%١٦
٨	نقل الصراعات السياسية من العاصمة بغداد الى المحافظة	١٢	%٢
٩	انتخابات غير نزيهة	٣٠	%٥
١٠	ديمقراطية مزيفة	١٢	%٢
١١	سيطرة واضحة للأحزاب على المشهد السياسي والاجتماعي	١٢	%٢
١٢	المجموع	٦٠٠	%١٠٠

وتشير بيانات الجدول رقم (٢٨) أعلاه، ان اهم الاثار والمشاكل السياسية التي انتشرت في المحافظة بعد العودة الى مناطق سكناهم وحسب رأي عينة الدراسة هي ١٧,٣% عدم الايمان بالعملية السياسية وبنفس النسبة اكدوا ان المرشحون يعملون للفوز في الانتخابات من اجل مصالح شخصية، وبنسبة ١٦,٧% عدم الرغبة في المشاركة في الانتخابات و١٦% صراعات حزبية سياسية بدأت تتضح بصورة جلية في المحافظة من اجل المصلحة الحزبية والذاتية والمناطقية والعشائرية أحياناً. ففي ظل الاهتمام الدولي بأعمار الانبار وانفاق مبالغ كبيرة على الاسر النازحة واعمار المؤسسات ودخول منظمة ال (UNDP) وحملاتها من اجل التنظيف والإعمار، إلا أننا شاهدنا سباق سياسي من اجل تحقيق فائدة شخصية على حساب معاناة مواطني الأنبار، وهذا ما أدى الى صراع سياسي

داخل مجلس المحافظة من اجل منصب المحافظ او بين اعضاء البرلمان من اجل الاستحواذ على المحافظة بجميع مقدراتها دون الاهتمام بالمواطن. أما اهم المشاكل والاثار الامنية التي رافقت مرحلة النزوح، فالجدول رقم (٢٩) يوضح ذلك:

جدول رقم (٢٩) يوضح المشاكل الامنية لمرحلة ما بعد النزوح

ت	العوامل	ت	%
١	الالتحاق بالمجامع المسلحة والمجاميع الاجرامية	٦٢	%١٠,٣
٢	قيام البعض بإخراج وتهريب المجرمين من السجون بمقابل مادي	١٣٦	%٢٢,٧
٣	وضع امني غير مستقر	٢٩٦	%٤٩,٣
٤	تنامي للجريمة واساليبها بشكل وبطرق اكثر وحشية	١٠٦	%١٧,٧
٥	المجموع	٦٠٠	%١٠٠

وتتضح من بيانات الجدول رقم (٢٩) أعلاه، وبحسب اجابات عينة الدراسة فان اهم الاثار الامنية هو وضع امني غير مستقر وبنسبة اجابات بلغت ٤٩,٣%، فيما اشار ٢٢,٧% الى قيام بعض اعضاء الاجهزة الامنية بتهريب والافراج عن العديد من المجرمين والإرهابيين بمقابل مادي، وهذا أدى إلى انتشار وبشاعة الجرائم وهذا ما اكده عدد من عينة الدراسة وبنسبة ١٧,٧%. اعتقد ان هذه المشاكل ترجع ايضا الى حجم الفساد المستشري في اجهزة الامن والصراعات السياسية والحزبية وضعف الحس الأمني، وبقاء عدد كبير من المجرمين والارهابيين طلقاء.

خامسا: المواطنة والامن الانساني.

الامن الانساني في خطر بعد كل التهديدات الامنية والاجتماعية والصحية والتهديد الشخصي والبيئي.... الخ. والاخطر هو الشعور بفقدان الشعور بالانتماء وحب الوطن في ظل تزايد وتنامي الولاءات الجانبية الاخرى ان كانت حزبية او مناطقية أو عشائرية أو قرابيه. وحول مدى تنامي شعور المواطن الأنباري بفقدان المواطنة، الجدول رقم (٣٠) يوضح ذلك:

جدول رقم (٣٠) يوضح اجابات عينة الدراسة حول مدى تنامي الشعور بفقدان المواطنة والانتماء

الاجابات	ت	%
نعم	٣٦٠	%٦٠
لا	٢٤٠	%٤٠
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (٣٠) أعلاه، ان ٦٠% من افراد العينة اشاروا الى تنامي الشعور بفقدان المواطنة، و٤٠% نفوا ذلك.

الشعور او تنامي الشعور بفقدان المواطنة ليس هينا، بل هو صعب جدا ان لا يحب الانسان وطنة، لكن بالتأكيد ان هناك عوامل او اسباب قوية دفعت المواطن الى هذا الاحساس او الشعور، وهي أحيانا خارج إرادته، في ظل التهديد الشخصي الذي بات سمة يتصف بها المجتمع الأنباري. أما عن اهم الأسباب التي دفعت المواطن الى الشعور بتنامي فقدانه للمواطنة وحب الوطن، فالجدول رقم (٣١) ادناه يوضح ذلك من خلال من اجاب بنعم على السؤال السابق وعددهم ٣٦٠ مبحوث/ة وبنسبة ٦٠%:

جدول رقم (٣١) لمن اجابوا ب (نعم) على سؤال رقم ٣٠ وعددهم (٣٦٠)

ت	الاجابات	ت	%
١	الفقر والبطالة وقلة الدخول الفردية والاسرية	٩٩	%١١,٧
٢	الولاءات الحزبية والمناطقية والعشائرية	٧٢	%٨,٥
٣	انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات وترويجها وبيعها بين الاجهزة الامنية	٩١	%١٠,٧
٤	عدم محاسبة المجرمين	٦٠	%٧
٥	تهريب المجرمين من السجون بمقابل مالي	٣٥	%٤
٦	الفساد المالي والاخلاقي	٣٨	%٤,٥
٧	ممثلو الشعب يعملون لمصالحهم الخاصة	٥٢	%٦
٨	السكن في اماكن ومخيمات تفتقر للأجواء الصحية	٤٢	%٥
٩	الابتزاز والتهديد الشخصي والمجتمعي	١٢	%١,٥
١٠	الصراعات والخلافات العشائرية والمناطقية	٢٢	%٢,٦
١١	مستقبل مجهول	٦٠	%٧
١٢	عدم الشعور بالأمان	٦٢	%٧,٣
١٣	انتشار المجاميع المسلحة	٣٠	%٣,٥
١٤	الخوف من الذهاب الى العاصمة بغداد	١٥	%١,٨
١٥	تنامي المشاكل والازمات المجتمعية بشكل كبير	٩٠	%١٠,٦
١٦	طريقة تعامل القوات الامنية قاسية جدا وفيها نوع من الاذلال	٧٠	%٨,٣
١٧	المجموع	*٨٥٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (٣١) أعلاه، الى تراوح الاسباب بين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والامنية والصحية، واشاروا الى الفقر والبطالة وبنسبة ١١,٧% وانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات بنسبة ١٠,٧% وتنامي المشاكل والازمات المجتمعية بشكل كبير وبنسبة ١٠,٦% و٨,٥% الولاءات الجانبية و٨,٣% طريقة تعامل القوات الامنية تتميز بالقساوة واحيانا أخرى بالإذلال و٧% مستقبل مجهول و٧% عدم محاسبة المجرمين.... الخ، علما ان التكرارات بلغت ٨٥٠ لأنه من حق المبحوث الاشارة الى اكثر من اختيار.

عاشرا: اهم النتائج والاستنتاجات

١. النتائج:

اهم النتائج الميدانية التي توصل اليها الباحث هي:

- ٣٧,٧% من افراد العينة اشاروا الى ان اكثر المتعاطين هم من الاجهزة الامنية من ابناء المحافظة.
- ٨٨% اكدوا ان من يقوم بالترويج او بيع المخدرات هم من الاجهزة الامنية ومن ابناء المحافظة ايضا.
- اكثر من ٥٠% اكدوا ان المناطق التي تتواجد فيها المواد المخدرة هي المنطقة الغربية (حديثة والقائم) فيما اشار اكثر من ٤٠% ان تواجد المخدرات يتركز في الرمادي والفلوجة.

- ٦٥% اكدوا على ان المواد المخدرة مصدرها غرب الانبار بينما اشار ٣٥% الى بغداد .
- كشفت نتائج الدراسة ان اهم اسباب تعاطي المخدرات والترويج لها هو الربح المادي وهذا ما اشار اليه ١١,٥% من العينة والمساعدة على السهر ولفترات طويلة بدون تعب ١٦,٥% فيما اشار ٢٦,٧% انها تساعدهم على نسيان هموم الحياة والمشاكل المجتمعية.
- اكد ٦٥% من عينة الدراسة الى ان الحبوب المخدرة الكبتاكون (صفر واحد) هي الأكثر انتشارا في المحافظة، ٢٥% اكدوا على ان الادوية التي تحتوي على محتويات مخدرة هي التي تنتشر في المحافظة لسهولة الحصول عليها من الصيدليات .
- اكد ٩٠% من عينة الدراسة على ان الحصول على الواد المخدرة اصبح سهل جدا جدا.
- اشار ٣٥% الى ان اهم العوامل التي ادت الى انتشار المخدرات في المحافظة يرجع الى ضعف السلطة وسلطة القانون، بينما اشار ٢٦,٧% الى ان السبب يرجع الى زيادة حجم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي عصفت بالمحافظة.
- ٦٦% من اجابات العينة اكدت على انتشار الامراض والاوبئة خلال فرتة النزوح، بينما اشار ٣٢% الى ان اهم المشاكل الاقتصادية التي رافقت مرحلة النزوح هو الفقر، بينما أشار ١٧% الى ظاهرة البطالة.
- اكد اكثر من ٢٦% الى ان اهم المشاكل الاجتماعية للنزوح هي ضعف التنشئة الاجتماعية وغياب التفاعل الاجتماعي، بينما اشار ٤٩,٨% الى ان اهم المشاكل النفسية للنزوح تركزت على مرض القلق والتوتر.
- اشار ٥٠% الى عدم الايمان بالعملية السياسية والسياسي الأنباري، بينما أشار ٤٧% الى ان اهم المشاكل التعليمية التي رافقت مرحلة النزوح انصبت على ضعف التحصيل الدراسي وقلة المدارس والكوادر التعليمية والاعتماد بشكل كبير على المحاضرين.
- اما المشاكل المجتمعية لمرحلة ما بعد النزوح وكما اشار اليها افراد عينة الدراسة فتركزت على الاتي: ٣٦,٧% انعدام فرص العمل، ٢٠% ضعف الدخل، ٦٠% تهديم للبنى التحتية (الجسور والمنازل ومؤسسات الدولة)، ٣٥,٩% يعانون من القلق، ٣٦,١% اكدوا على ضعف الوازع الديني والقيمي واللامبالاة الاجتماعية، ٢٣,٢% انتشار التلوث البيئي بكل أنواعه، ٢٢% انتشار الامراض الانتقالية، ١٦% تكدس للطلاب في القاعات والمدارس، ٢١,٥% انتشار كبير للمدارس الأهلية، ١٧,٣% عدم الايمان بالعملية السياسية، ١٤,٢% فقدان الثقة بالسياسيين والمرشحين من ابناء المحافظة، ١٦,٧% عدم الرغبة في المشاركة في الانتخابات، ٤٩,٣% وضع امني غير مستقر.
- اكد ٦٠% من عينة الدراسة الى انهم باتوا يشعرون بفقدانهم للمواطنة وحب الوطن والانتماء اليه. وارجعوها الى عدد من الاسباب اهمها: ١١,٧% الفقر والبطالة والعوز، ١٠,٦% تنامي حجم المشاكل المجتمعية، ٧,٣% عدم الشعور بالأمان، ٨,٥% الولاءات العشائرية والحزبية والمناطقية بدل الولاء للعراق.

٢. الاستنتاجات:

- هناك رغبة كبيرة في الهروب الى خارج البلد، سيما الفئة الشبابية، ويرجع السبب إلى انتشار المشاكل المجتمعية وتهديدها الشخصي والمجتمعي لجميع الفئات وعلى وجه الخصوص الشباب من جهة وضعف المواطنة وحب الوطن من جهة اخرى.
- اغلب مواطني محافظة الانبار اصيبوا بالصدمة لما شاهدوه من حجم الدمار الذي ضرب البنية التحتية لمناطق سكناهم والتغير الكبير في شخصية المواطن الانباري وبالتأكيد على نحو سيئ.
- تنامي حجم المشاكل المجتمعية يرجع وبشكل كبير الى عدم الشعور بالمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق المواطن وصانع القرار.
- تنامي حجم تعاطي المخدرات والترويج لها والمتاجرة بها، سيما بعد ٢٠٠٣، في اغلب محافظات العراق، واعتقد انها منظمة ومقصودة لتهديد النسيج الاجتماعي واختلال البنية الاسرية والاجتماعية، والاخطر ان المتعاطين والمروجين هم من أبناء المحافظة، اصبحوا أدوات للجهات التي تعمل على الترويج للمخدرات.
- لم تختلف كثيرا الاثار المترتبة على النزوح عن الآثار المجتمعية لمرحلة ما بعد النزوح، بل أضحت اخطر واسوء بكثير، وهذا ما دفع العديد من الاسر الانبارية الى الرجوع الى اقليم كردستان (الاقليم الذي نزحوا اليه) او التفكير في الرجوع او عدم الرجوع والبقاء في الإقليم، وارجعوا السبب الى الاستقرار الامني.

الحادي عشر: رؤية استشرافية لمحافظة الانبار لمرحلة ما بعد النزوح.

استراتيجية التشبيك المؤسساتي، ولأن المجتمع الى حد كبير يشبه جسم الكائن الحي، الذي يتكون من مجموعة اعضاء تختلف في الوظائف وتتكامل في الادوار والهدف وهو ديمومة الحياة بالنسبة للكائن الحي، وهذا ما ينطبق على المجتمع الذي يتكون من مجموعة مؤسسات تختلف بالوظائف وتتكامل في الأدوار والأهداف، حسب راي كل من هيربرت سبنسر وتالكوت بارسونز واميل دوركهايم.

أما اذا تعارضت الأهداف والادوار والوظائف، فبالتأكيد ان هذا سيؤثر على المجتمع والنتائج والاهداف المرجوة، لذلك نجد ان الامراض الاجتماعية باتت تزداد وتتنامي في المجتمع العراقي، ولاسيما المحافظات التي تعرضت الى الحروب والنزاعات ونسب كبيرة من الخراب والتدمير، ونتيجة لهذا التعارض المصلحي او المنفعي، وعلى حساب مصلحة الكل المجتمعي، أكيد هذا ناتج عن عدم الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والاخلاقية الملقاة على عاتق المواطن وصناع القرار الحكومي من جهة وضعف المواطنة والشعور بالانتماء من جهة اخرى. **فهل اصبحنا نعيش في ظل استراتيجية حضارة عمرها سبعة الاف سنة انقلبت على مبتكريها؟ ام نحن من انقلب على هذه الاستراتيجية واصبحنا عاله عليها؟**

وعلى سبيل المثال اعتقد ان تنمي ظاهرة تعاطي المخدرات جاءت نتيجة لمرحلة ما بعد النزوح او ما بعد الصدمة ان صح التعبير، وهذه الصدمة غيرت كثيرا في سلوكيات ونفسية المواطن الانباري وادت الى ترسيخ قيم اللامبالاة والفردانية، فاسهم في انتشار العديد من المظاهر والظواهر السلبية ومنها المخدرات.

واعتقد وهذا ليس تشاؤما، ان الظواهر والأمراض الاجتماعية وتناميها سيبقى ويزداد في ظل هذه الأوضاع، وفي ظل الولاءات الجانبية وعدم القيام بأدوارنا بالشكل الصحيح او السليم (اللامبالاة- عدم الشعور بخطورة الوضع والمشكلة- الاهتمام فقط بنفسه - الشعور

بعدم القدرة على التغيير- المنفعة الذاتية ...الخ). ورؤيتي الاستشرافية لواقع محافظة الانبار المجتمعي يكمن في الاتي:

- الواقع السياسي: لن تتغير الخارطة السياسية في الانبار في الوقت الحاضر ولا بعد ٢٥ عام، إلا بعد ان يتغير جيل كامل من خلال الولاء للوطن بدل العشيرة والحزب والمنطقة. وسوف تكون نسبة المشاركة في الانتخابات شبة ضئيلة.
- الواقع الصحي: ستبقى الاوبئة والامراض وتزداد بشكل خطير في ظل انهيار البنى التحتية الخاصة بصحة الانسان وعدم الشعور بالمسؤولية الملقاة على عاتق اغلبية الاطباء وانتشار الفساد الاداري والمالي في المؤسسة الصحية في الانبار.
- الواقع التعليمي: سوف ينحدر الواقع التعليمي في الانبار وتزداد نسب الهروب من المدارس وضعف التحصيل العلمي للطلبة مع ضعف امكانيات الكوادر التعليمية وعدم شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقهم، وزيادة ملفتة للنظر للمدارس الأهلية، ولن يحصل أي تغيير إيجابي إلا بعد ان نقضي على فلسفة التلقين الجامعي والنهوض بمستوى البحث العلمي دعما وانفاقا واستثمارا.
- الواقع الاقتصادي: سوف تزداد نسب الفقر والبطالة والفساد الاداري والمالي وضعف الاستراتيجيات الهادفة، سيما في ظل التفكير في المصلحة الشخصية على حساب المواطن، واتكالية الفقراء على الدولة في توفير الخدمات، حتى اضحى الفقر ثقافة وشيء حتمي في حياتهم. ولن يكون هناك تدوير للمشاريع من اجل زيادة الأرباح، سيما في ظل غياب المهارة والابتكار وراس المال البشري، وهذا بالتأكيد سوف يلحق ضررا كبيرا على الاجيال القادمة لأنه سوف يورث لهم العديد من المشاكل والاعباء الاقتصادية، في ظل المديونية لعدد من الدول والتي ستتزايد في ظل انخفاض اسعار النفط.
- الواقع الاجتماعي: وهو الأخطر، فلن يكتفي البعض بالتعاطي او المتاجرة بالمخدرات بل ستكون هناك مزارع في العراق لزراعة النباتات التي تستخرج منها المخدرات، وستنتشر مصانع لتصنيع المخدرات، في ظل انتشارها وتعاطيها والمتاجرة بها من قبل الأجهزة الأمنية، وهذا بالتأكيد سوف يؤدي الى خلل في النسيج الاجتماعي. ولن تكون هناك سطوة لقانون الأسرة على أعضائها، سيما في ظل ضعف العشيرة وقانونها الغير رسمي من جهة وضعف ثقافة وقيم وعادات المجتمع في ظل عولمة الثقافة والمبثوث الفضائي المسموم وقيم الانترنيت والموبايل .... الخ. ولهذا يجب ان تكون روح التعاون والتفاعل والتآزر والايثار والعمل الفريقي والشعور بالمسؤولية الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من الشخصية العراقية بشكل عام وشخصية المواطن الأنباري بشكل خاص، وذلك للقيام بأدوارهم على اكمل وجه، وتكون الاستجابات مقبولة وهادفة ومنتجة.

واعتقد ان عمل او دور الجامعة في هذا الوقت وفي ظل هذه الظروف وتنامي حجم المشكلات يجب ان لا يقتصر على التعليم او التلقين او الندوات او المؤتمرات داخل اسيجة الجامعة فقط، وانما يتعدى حدود الجامعة واسيجتها عبر تشبيك مؤسسي مع بقية الدوائر والمؤسسات المجتمع المحلي الأنباري، لتفعيل دور الجامعة على نطاق أوسع، والنجاح في المهمة الاخلاقية الملقاة على عاتقنا، ويحدث هذا من خلال:

- تنمية راس المال البشري داخل الجامعة، من خلال الابتعاد عن فلسفة التلقين واعتماد اساليب اكثر تقدما في المحاضرة والمعلومات، مثل العصف الذهني واثارة النقاش العلمي بطرق حديثة واستخدام الاساليب والتقنيات الحديثة في المحاضرة. وانشاء لجان استلال خاصه بأبحاث الطلبة، لمنع السرقة وشراء الابحاث الجاهزة. ليكونوا هؤلاء

الطلبة قادة محليين منتجين مهاريين مبتكرين مبدعين مشاركين في نقل الافكار التي تلقوها في الجامعة إلى المجتمع، لاسيما واننا نعرف ان التنمية تعتمد على المخرجات بشكل كبير. وهذا يتطلب اعتماد اسلوب ورش العمل والندوات للتعريف على الطرق والالية المناسبة في التعليم وتنمية راس المال البشري الكفوء.

- تثمين الانجازات ونشاطات الاساتذة المشاركين في الندوات المؤتمرات الدولية، وحثهم على الاستمرار في المشاركات لرفع اسم العراق والجامعة والكلية والقسم في المحافل الدولية. واعتقد ان النشاط الذي لا يثمن لا يعتبر نشاطا ولا انجازا.
- اعتبار نجاح جامعة الانبار في بقاء الدراسة في ظل ظروف النزوح وما بعد النزوح انجازا وتجربة فريدة من نوعها، وان نحاول نشر هذه التجربة على المستويين العربي والدولي.
- استخدام استراتيجية التعاون المؤسسي من خلال:

أ- التعاون مع منظمات المجتمع المدني الفاعلة في المحافظة في تقديم الخدمات والمحاضرات التوعوية حول قضايا مهمة في المجتمع مثل (التلوث البيئي- الفقر- التضخم والانفجار السكاني- البطالة- دور الشباب والمرأة- رعاية الطفولة وذوي الاحتياجات الخاصة) ....الخ.

ب- التوعية والارشاد لمنتسبي وزارة الداخلية، من خلال ندوات ونشر الوعي بأهمية دور الشرطة وطبيعة علاقتها المهنية مع المجتمع، وكيفية التعامل المهني بعيدا عن اثارة المشاكل. وايضا الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات من قبل رجالات هذه المؤسسة الامنية.

ت- محاضرات وندوات توعوية في المدارس ومديريات التربية في المحافظة، من اجل تنمية الاداء الوظيفي للعاملين فيها جسديا وذهنيا وفكريا.

ث- بث خيوط التعاون بين الجامعة ومجلس المحافظة، والتركيز من خلال اراء الاكاديميين حول الالية المناسبة التي يجب ان تدار بها المحافظة، وما هي المشاريع المهمة والملحة والتي يجب ان يكون لها الأولوية، من خلال تقديم الاحصائيات والمؤشرات والخطط والاستراتيجيات التنموية للأعضاء.

ج- التعاون بين الجامعة وبيت الحكمة، من خلال التركيز على قضايا التسامح والسلم الاهلي والمجتمعي وهروب الشباب وتعاطي المخدرات ومرحلة ما بعد النزوح، ونشر تجربة جامعة الانبار محليا.

ح- التشبيك مع وزارة التخطيط، والعمل على اثارة بعض القضايا وتحويلها إلى رأي عام محلي، يؤتي بثماره على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

خ- مشاركة الاستاذ الجامعي في برامج قناة الأنبار الفضائية، والعمل على إثارة روح التعايش والإيثار والانتماء والمواطنة والعمل التطوعي الفريقي، وتحليل القضايا الراهنة والظواهر السلبية ووضع المعالجات لها.

د- اقامة مؤتمر محلي يشارك فيه القيادات المحلية وشيوخ العشائر والسياسيين، وطرح العديد من القضايا المهمة وبث روح الحوار في اجواء ديمقراطية، يتم التركيز فيه على قضايا الارهاب والسلم الاهلي والمجتمعي والمشاركة في الانتخابات والابتعاد عن الولاءات الجانبية والتركيز على الوطن والمواطنة، لاسيما وان الأستاذ الجامعي في الانبار يتمتع بشخصية اعتبارية محترمة من قبل جميع الاطراف. وان يتسلح الاستاذ الجامعي بالجرأة والشجاعة في طرح العديد من القضايا والاشكاليات التي ربما ستشكل تهديا بنيويا.

- استنساخ بعض التجارب التنموية الخارجية أو الداخلية، مثل إنشاء مراكز أبحاث اجتماعية واقتصادية وسياسية، ومراكز ابحاث الجندر وتمكين المرأة والطفولة وحماية الشباب، او مركز ابحاث استراتيجي يختص بجميع القضايا، من خلال الاعتماد على أصحاب الشهادات والكفاءات والخبرات، ومحاولة الابتعاد عن معيار اللقب العلمي في اختيار العناصر التي تتولى ادارة اللجان او المراكز.
- تشكيل روابط طلابية او فرق عمل من الطلبة، لنشر الوعي الصحي والبيئي خارج اسيجة الجامعة. والعمل على نشر الوعي بأهمية الروابط المحلية من خلال دورها في النظافة وحماية البيئة، واختيار ابرز وانجح هذه الروابط وتكريمها معنويا او ماديا.
- ان تقوم الجامعة عبر قنواتها المتعددة (ابحاث- دراسات- مؤشرات- علاقات....الخ) بإيصال صوت المحافظة الى صناع القرار من اجل العمل على الحياة وتوفير العيش الكريم للمواطن الأنباري، من خلال توفير الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية، واعادة اعمار البنى التحتية واعادة اعمار المنازل التي تعرضت للحرق والهدم، وصناع القرار يمكن ان يكونوا الحكومة المركزية او الحكومة المحلية.

Abstract

A prospective vision of drug abuse and post-displacement period
A field social study in Anbar after ٢٠١٤

By N. J. Mohammed
And M. A. Hassan

The problem of drugs, weakness of citizenship and belonging, personal and societal threats that citizen encounters in contemporary societies are the most important problems and phenomena threatening the society and its structure, affecting the social tissue and the efficiency of job performance in a society full of many negative effects that accompanied the displacement phase in Anbar. They increased in post-displacement period constituting a direct threat to its human security on the one hand and a basic impediment to the progress of development in a society that wants to rise and change for the benefit of its members.

The present study aims at uncovering the most important societal variables that contributed to the growth of drug abuse phenomenon in Anbar, the most important effects that accompanied the displacement and post-displacement period in ٢٠١٤-٢٠١٧ and finally to reach a future vision concerning the study variables by proposing a strategic reform model that achieves the social well-being and limits the community risks and threats. To achieve these objectives, the researcher adopted the social survey method by selecting a specimen of (٦٠٠) local leaders in Anbar province, using the questionnaire tool to obtain the real data and answers in order to enrich the study by information, get benefit to the researcher and reach a prospective vision after analyzing and interpreting this information.

The present study reached to many real and field results, the most important are:

The majority of persons that abuse drug are the security corps agents of the province, west of Anbar and Baghdad are the origins of drugs. The results of the study revealed that the most important reasons of abusing drugs and its promotion are the financial profit, helping to keep up for long periods without fatigue and helping them to forget the concerns of life and social problems. Many societal problems accompanied the displacement period, the worse is the repetition of the same problems and even more dangerous during the post-displacement. The study revealed that there is a great sense of weakness of citizenship and patriotism, the reason is due to the threat of personal and societal threat that citizen in Anbar is facing.

مصادر الدراسة:

١. قنديل، أماني وآخرون، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٨، ص٦٢.

٢. احمد عبدالفتاح، زكي- وآخرون، الدراسات المستقبلية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠٠٣، ص١٨.

٣. Henry, mintzeery, Rethinking Strategic Print in Great Planning Party, Pitfall and Fallacies, Prition, ١٩٩٤, P.١٥٠

٤. بلكا، الياس، الغيب والمستقبل، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦، ص٣٤٠.

٥. ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

٦. Edward, Cornish, The Study of the Future: An Introduction to the Art and Science of Under- Standing and Shaping Tomorrows World, Washington, Dc Transaction Publishers, ١٩٧٧, p.١٣

٧. بندي، جيروم- وآخرون، مفاتيح القرن الحادي والعشرين، ترجمة حمادي الساحل، المجتمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، ٢٠٠٣، ص١١٧.

٨. توفلر، الفين، خرائط المستقبل، ترجمة اسعد صقر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٨٧، ص٢٢٧.

٩. الفيومي، احمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، مطبعة الأميرية، ط٤ ج ١-٢، القاهرة، ١٩٢١، ص٢٢٥.

١٠. المنجد، ط٥، بيروت، ١٩٢٧، ص١٦٦.

١١. ابن منظور، لسان العرب، المجلد الرابع، ص٢٣٢.

١٢. الدمرداش، عادل، الإدمان مظاهرة وعلاجه، عالم المعرفة، العدد ٥٦، الكويت، ١٩٨٢، ص١٠-١١.

١٣. George, Bird wood, The Willing Victims; Apparent is Guide to Drug abuse, Red wood press, Britain, ١٩٦٩, p. ٣٢

١٤. شعبان، صباح كرم، جرائم المخدرات – دراسة مقارنة، ط١، بغداد، ١٩٨٤، ص٩٦.

١٥. Frank, Scarpitti, Social Problems, Holt, Rinehart and Winston, lnc., new york, ١٩٧٤, p.٣٣٩

١٦. Robert, Laura, and Jeanette, lauer, Social Problems and the Quality of Life, McGraw-Hill: new york, ٢٠٠٦, p.٦٨

١٧. United Nations, Health Organization

١٨. ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

١٩. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، النزوح الداخلي في النزاعات المسلحة، الطبعة العربية الأولى، المركز الإقليمي للأعلام، القاهرة، ٢٠١٠، ص٦. WWW.icrc.org/ara

٢٠. هيفل، لهيب، أزمة النزوح في العراق: الامن والحماية، تقرير مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات، ٢٠١٦، ص٥-١٥.

٢١. الأمم المتحدة، تقرير لجنة الأمن الإنساني (امن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم، نيويورك، ٢٠٠٣، ص٤.

WWW.HumanSecurity

٢٢. Un Secretary- General, Follow-up to General Assembly resolution ٦٤/٢٩١ on human security, ٢٠١٢

٢٣. نصر، جعفر نجم، العدالة كاستراتيجية امنية: نحو رؤية اجتماعية لمواجهة تحديات الامن الإنساني، سلسلة كتاب النهرين، العدد١، بغداد، ٢٠١٥، ص٢٣٩.

٢٤. الفية ابن مالك، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين، دار الجبل، ط٥ ج٣، بيروت، ص٢٣٩.

٢٥. تقرير الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٥، ص٣.

٢٦. المصدر نفسه، ص٤٤.

٢٧. محمد، نبيل جاسم، التنمية البشرية وقيم المواطنة: دراسة ميدانية على الشباب في اقليم كردستان، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ج٣ ع٢٨، كلية الآداب جامعة واسط، العراق، ٢٠١٨، ص١٧٢-١٧٣.
٢٨. جريدة بغداد الإخبارية. WWW.Baghdadnp.com/news
٢٩. هيغل، لهيب، أزمة النزوح في العراق، مصدر سابق، ص٩.
٣٠. مشكلة المخدرات واثرها في الامن الانساني للمجتمع العراقي، دراسة ميدانية غير منشورة في محافظات (ميسان- البصرة- ذي قار)، مقدمة من قبل مجموعة من الخبراء، ٢٠١٧، ص٢٢.
٣١. وزارة الصحة العراقية.
٣٢. Walsh, Charlotte Drags, The Internet and Change, Journal of Psychoactive Drugs, Vol. ٤٣. ٢٠١, p. ٥٠
٣٣. العدوى، محمد(د)، العشوائيات والامن البشري، دراسة في اثر العشوائيات على التنمية والامن القومي، دار مصر المحروسة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢١.
٣٤. Michael, Dillon, Politics of Security, new york, Rutledge, ١٩٩٦, p.١٢١
٣٥. العدوى، محمد، العشوائيات والامن البشري، مصدر سابق، ص ٣٠.
٣٦. The United Nation Regional Organization and Human Security: Building, Theory in Central America, Third World Quarterly, ١٩٩٤, P. ٢٧٤
٣٧. كارلسون، انغفار- شريداث رامفال وآخرون، جيران في عالم واحد، تقرير شؤون المجتمع العالمي، ترجمة مجموعة من المترجمين، عالم المعرفة، العدد ٢٠١، الكويت، ١٩٩٥، ص٢٣٢.
٣٨. العدوى، محمد، مصدر سابق، ص ٤٧.
٣٩. Dennis, Pirages, Demographic Change and Ecological Insecurity, in Michael, Klare and Thomas Daniel. ١٣-١٤
٤٠. فؤاد، حامد(د)، الامن والتنمية الثقافية، المستقبل العربي، العدد ١٦، ١٩٨٠، ص ١٤٠.
٤١. العدوى، محمد، مصدر سابق، ص ٥٤.
٤٢. مصطفى، عدنان ياسين(د)، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق: تحليل سوسيولوجي، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٧.
٤٣. تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص ٣٢.
٤٤. محمد، نبيل جاسم، مصدر سابق، ص١٥٩ .
٤٥. المصدر نفسه، ص ١٦٠.
٤٦. غدنز، انتوني،علم الاجتماع،ترجمة فائز الصياغ،مركز دراسات الوحدة العربية،ط٤، بيروت، ٢٠٠٥، ص٤٢٤-٤٢٦.
٤٧. محمد، نبيل جاسم، مصدر سابق، ص ١٥٨.
٤٨. المصدر نفسه، ص ١٥٨-١٥٩.
٤٩. عباس، منال محمد،المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة وافاق التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص١٣.
٥٠. الغالبي، طاهر محسن منصور، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال والاعمال داخل المجتمع، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٨، ص٤٨.
٥١. عباس، منال محمد، المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة وافاق التنمية، مصدر سابق، ص١٧- ٢٧.
٥٢. الخطيب، عبد المجيد عبد الحميد، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٥٠.
٥٣. عباس، منال محمد، مصدر سابق، ص ٣١.
٥٤. العدناني، محمد، معجم الاغلاط اللغوية المعاصرة، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٩، ص ٧٢٥.

٥٥. الكواري، علي، مفهوم المواطنة في الدولة القومية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢، بيروت، ٢٠٠١، ص ٦٦.
٥٦. عيسوي، فيان نبيل(د)،المواطنة في الفكر الإسلامي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١٥.
٥٧. ياسين، السيد، المواطنة في ازمة العولمة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٢.
٥٨. متولي، عبد الحميد، الوجيز في النظريات والانظمة السياسية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٢٠.
٥٩. المعطي، علي عبد، الفكر السياسي الغربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ٨٥.
٦٠. Chapel, Hill, Citizenship Today, University of North Carolina Press, ١٩٦٠, p.٥
٦١. عباس، منال محمد، المواطنة في الفكر السياسي، مصدر سابق، ص ١٦.
٦٢. محمد، نبيل جاسم، مصدر سابق، ص ١٥٨.
٦٣. المصدر نفسه، ص ١٥٩.
٦٤. المصدر نفسه، ص ١٦٠.
٦٥. رضوي، عمار، التعليم والمواطنة والاندماج الوطني، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، ٢٠١٤، ص٢٣- ٢٥.
٦٦. حميو، ضياء، تجارب دنماركية: التربية والانسان في الدنمارك، مكتبة عدنان ودار ميزوبوتاميا، ط١، بغداد، ٢٠١٢، ص١٥-٢١-٦٧- ١٠٥.
٦٧. رضوي، عمار، التعليم والمواطنة والاندماج الوطني، مصدر سابق، ص ٢٦.
٦٨. سميث، باتريك، اليابان رؤية جديدة، ترجمة سعد زهران، عالم المعرفة، العدد ٢٦٨، الكويت،، ٢٠٠١، ص ١٥٩.
٦٩. محمد، نبيل جاسم، مصدر سابق، ص١٦٠.